

مرشد القراء إلى أصول الوفاء بالأبدا

نظم وتعليق
عبد الباقى بن عبد الرحمن العائى

دار النبى

مقديشو - الصومال

عنوان الكتاب : مرشد القراء إلى أصول والوقف والابتداء

نظمها وشرحها : عبد الباري بن عبد الرحمن العلمي

عدد الصفحات : ٨٠

مقياس الصفحة : ١٧سم × ٢٤سم

سنة الطباعة : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

بلد الطباعة : مقديشو - الصومال

الطبعة : الأولى

جميع الحقوق الملكية محفوظة

يمنع طبع الكتاب أو تصويره أو ترجمته أو إعادته تصديره كاملا



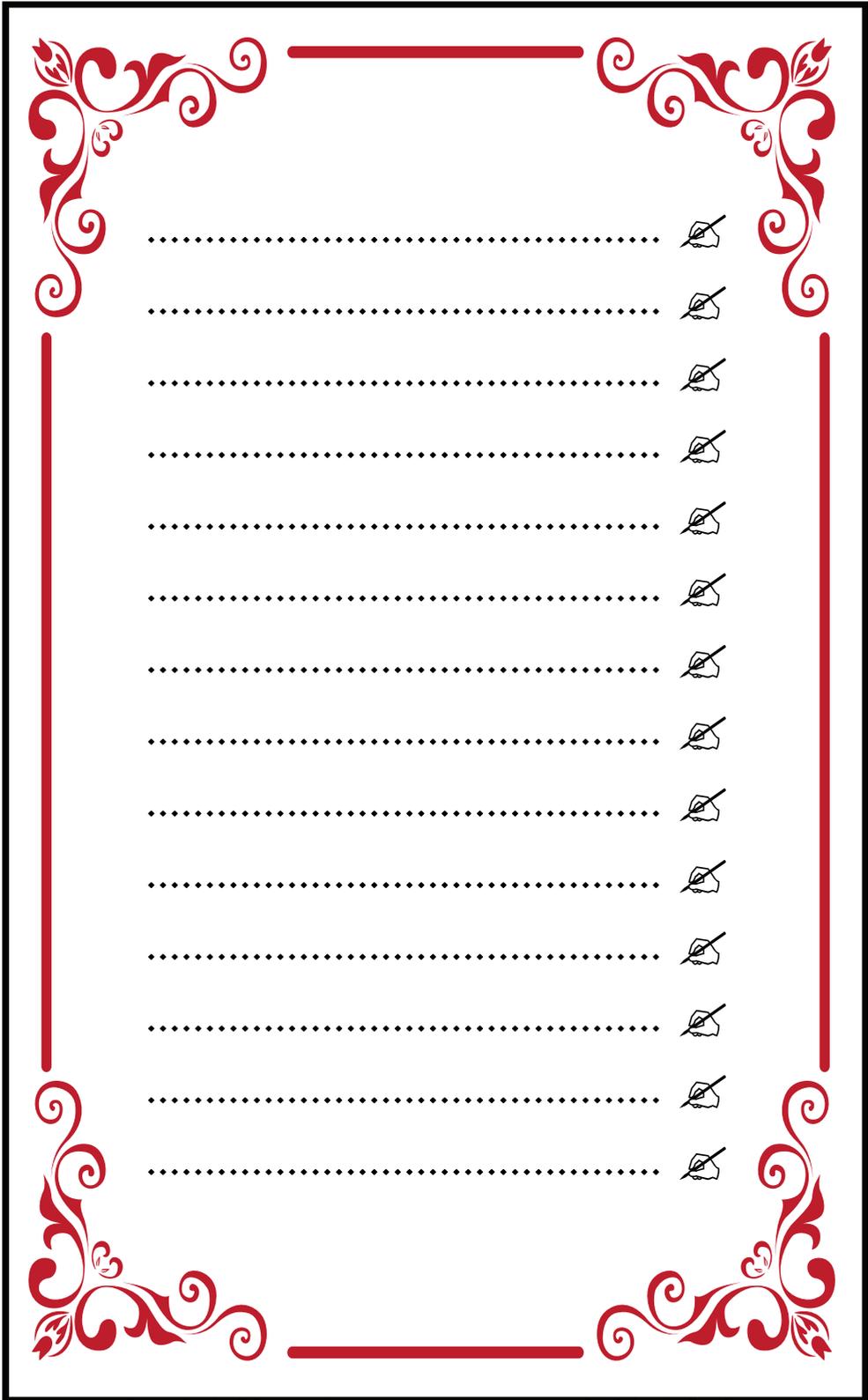
الناشر: دار النبيلة للنشر والتوزيع والطباعة

مقديشو - الصومال - سوق بكارو - بجوار مسجد أبي هريرة

للتواصل والاستفسار: +252617499686 / 0612546664



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

..... 

المقدمة

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ابْتِدَاءِ
- ٢- صَلَاتِنَا سَلَامُنَا لِلْمُصْطَفَى
- ٣- وَاللَّهِ وَصَحْبِهِ وَكُلِّ مَنْ
- ٤- وَبَعْدُ فَالْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ
- ٥- وَكَأَدَ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُقْبَرُ
- ٦- لَمَّا رَأَيْتُنِي بِحَاجَةٍ إِلَى
- ٧- أَفْدَتْهَا مِنَ الشُّيُوخِ وَالْكَتُبِ
- ٨- هَذَا وَلَمْ أَفِمْ عَلَى مَنْ نَظَمَا
- ٩- فِي لَمَّةِ شَتَاتِ كُلِّ شَارِدٍ
- ١٠- سَمَّيْتُهَا بِ«مُرْشِدِ الْقُرَّاءِ»
- ١١- حَشَوْتُهَا بِنَافِعِ التَّعْقِيدِ
- ١٢- هَذَا وَإِنِّي قَصِيرُ الْبَاعِ
- ١٣- عَسَى الْكَرِيمُ يَقْبَلُ التَّطَفُّلاً
- نَعَمِهِ الَّتِي بِلَا انْتِهَاءِ
- مُحَمَّدِ حَيَاتِهِ قَدْ وَقَفَا
- غَلَبَهُ شَوْقٌ إِلَيْهِمْ وَحَنَّ
- بَحْرٌ عَظِيمٌ مَا لَهُ انْتِهَاءُ
- وَلَمْ يُرَاعِهِ سِوَى مَنْ يَنْدُرُ
- دِرَاسَةً لَخَّضْتُ مِنْهُ جُمَلَا
- وَإِنَّمَا مَظِنَّةُ الْعَيْثِ السُّحْبِ
- فِي ذِكْرِ كَلِّيَّاتِهَا كَيْ يُسْهِمَا
- وَهَذِهِ فَائِدَةُ الْقَوَاعِدِ
- إِلَى أُصُولِ الْوَقْفِ وَابْتِدَاءِ»
- حَاشَيْتُهَا مِنْ دَافِعِ التَّعْقِيدِ
- وَلَمْ أَكُنْ بِوَاسِعِ اطِّلَاعِ
- وَلَا يَخِيبُ مَنْ عَلِيهِ عَوْلَا

بَابٌ فِي أَهْمِيَّةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

- ١٤- الْوَقْفُ تَصْوِيرُ الْمَعَانِي مُطْلَقًا
- ١٥- مِنْ أَجْلِ ذَا فَسَّرَ مَنْ قَدْ وَقَفَا
- ١٦- وَعَلَّمَ النَّبِيُّ الصَّحَابَ الْبَتَا
- وَالْمَاهِرُ التَّالِي بِحِذْقٍ مُنْتَقَى
- وَارْتَاخَ مَنْ رَاعَى الْمَعَانِي وَقَفَا
- كَقَوْلِهِ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَا»
- المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

- ١٧- وَأَثْرُ ابْنِ عُمَرَ لِلذَّهَبِيِّ
 ١٨- وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ بَأَنَّ الْوُقُوفَ
 ١٩- «وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ» يَحْوِي بَجَلِي
 ٢٠- تَوَاتَرَ الْأَمْرُ بِهِ فِي السَّلَفِ
 ٢١- وَاشْتَرَطَ الْكَثِيرُ فِي الْإِجَازَةِ
 ٢٢- وَلِلسَّجِسْتَانِيِّ مَا حَاصِلُهُ:
 ٢٣- لَهُ تَعَلُّقٌ بِفِقْهِهِ، مُعْتَقَدٌ
 كَانُوا يُلَقِّنُونَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ
 مَنَازِلُ الْقُرْآنِ فَاعْرِفْ عَرَفًا
 مَعْرِفَةَ الْوُقُوفِ جَاءَ عَنْ عَلِي
 وَأَجْمَعُوا فَلَيْسَ بِالْمُخْتَلَفِ
 مَعْرِفَةَ الْوُقُوفِ لِلْحَيَازَةِ
 لَمْ يَعْلَمْ الْقُرْآنَ مَنْ يَجْهَلُهُ
 بِلَاغَةٍ، قِفْ صَاحٍ عِنْدَ مَا وَرَدَ

بَابٌ فِي تَعْرِيفِ الْوُقُوفِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَأَقْسَامِهِ

- ٢٤- الْوُقُوفُ قَطْعُ الصَّوْتِ آخِرَ الْكَلِمِ
 ٢٥- وَالْإِبْتِدَاءُ الشُّرُوعُ فِي الْقِرَاءَةِ
 ٢٦- وَالْإِبْتِدَاءُ بَعْدَ الْوُقُوفِ الْمُشْتَهَرُ
 ٢٧- وَالْوُقُوفُ أَرْبَعٌ بِلَا إِنْكَارِ
 ٢٨- وَالثَّلَاثُ الْمَعْرُوفُ بِانْتِظَارِي
 ٢٩- وَقَسَمَ الْأَوَّلَ أَيْضًا أَرْبَعَةَ
 ٣٠- وَهُوَ تَمَامٌ حَسَنٌ كَافٍ ذِكْرُ
 ٣١- وَذُو تَمَامٍ مَا بِمَعْنَى يَكْتَفِي
 ٣٢- فَقِفْ عَلَيْهِ، بَعْدَهُ فَوَاصِلِ
 ٣٣- وَالْكَافِ مَعْنَى تَمَّ لَكِنْ اتَّصَلَ
 ٣٤- وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا قَدْ سَبَقَا
 ٣٥- فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى بِمَا قَدْ لَحِقَا
 ٣٦- أَمَّا الَّذِي مَا تَمَّ أَضْلًا أَوْ فَسَدَ
 مَعَ التَّنْفُسِ بِنِيَّةِ الْمُتِمِّ
 مِنْ بَعْدِ وَقْفٍ أَوْ لِقَطْعِ فَائِتٍ
 وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا إِذَا ذُكِرَ
 وَهُوَ اخْتِيَارِي فِيهِ وَاضْطِرَارِي
 تَمَامٌ أَرْبَعٌ هُوَ اخْتِيَارِي
 شَهْرُهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فَاتَّبَعَهُ
 وَالرَّابِعُ الْقَبِيحُ كُلُّهُ شَهْرُ
 لَمْ يَرْتَبِطْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى قُفِي
 أَكْثَرُ مَا يَوْجَدُ فِي الْفَوَاصِلِ
 بَعْدُ بِهِ وَلَفْظُهُ قَدْ انْفَصَلَ
 وَمَا بِمَعْنَى تَمَّ لَكِنْ عُلقَا
 فَحَسَنٌ، لَا تَبْتَدِيهِ مُطْلَقًا
 مَعْنَاهُ وَقْفًا ذَا قَبِيحٍ وَهُوَ رَدَّ

٣٧- لِمُتَأَخِّرِينَ هَذَا الْمُعْتَمَدَ لِمُتَقَدِّمِينَ أَقْوَالًا تَجِدُ

بَابٌ فِي قَوَاعِدِ وَضَوَابِطِ الْوَقْفِ:

- ٣٨- وَهَذِهِ قَوَاعِدُ اجْتِهَادِ
 ٣٩- وَالْأَصْلُ فِي أَحْكَامِهَا لِلْغَالِبِ
 ٤٠- لَا وَقْفَ وَاجِبٌ وَلَا حَرَامٌ
 ٤١- وَقَدَّمَ الْوَقْفَ الَّذِي مَا افْتَقَرَا
 ٤٢- وَكُلَّمَا اشْتَدَّ تَعَلَّقُ سُلْبِ
 ٤٣- وَرَبَّ مَا تَفَاوَضَتْ أَوْقَافُ
 ٤٤- إِذَا أَتَى تَعَلَّقُ لَفْظِي
 ٤٥- مِنْ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَقَرَّرَتْ:
 ٤٦- كَالْخَبَرِ الْجُزْءِ الْمُتِمِّ الْفَائِدَةُ
 ٤٧- كَذَلِكَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ لَهُ
 ٤٨- وَالْعَطْفُ فِي الْمَفْرَدِ أَوْ فِي جُمْلٍ
 ٤٩- وَعِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ فِي الْجُمْلَةِ قَفْ
 ٥٠- إِنْ طَالَ وَضُلُّ جَارٌ فَضْلٌ قَاعِدَةٌ
 ٥١- كَذَاكَ فِي جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي
 ٥٢- وَمِثْلُهَا قِرَاءَةُ التَّحْقِيقِ
 ٥٣- وَقَفُّ التَّعَانُقِ إِذَا وَقَفْنَا
 ٥٤- وَيَمْنَعُ الْوَقْفُ بِمَعْنَى مُبْطِلٍ
 ٥٥- وَعَكْسُهُ الْمَنْعُ مِنَ الْوِصَالِ
 ٥٦- كَقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ»
- قَرَّرَهَا الْكِرَامُ لِإِزْشَادِ
 لَا حُكْمَ لِلنَّادِرِ وَالْمُجَانِبِ
 بِذَاتِهِ، ذَكَرَهُ الْأَعْلَامُ
 إِلَى مُقَدَّرٍ، عَلَى مَا قُدِّرَا
 الدَّاعِ لِلْوَقْفِ، وَإِنْ تَعَكَّسَ تُصَبُّ
 فِي رُتَبَةٍ وَاحِدَةٍ تُضَافُ
 فَمَعْنَوِي، لَا عَكْسَ يَا ذَكِي
 لَا يُفْصَلُ التَّلَازُمُ الَّذِي ثَبَتَ
 وَصِلَةَ مَوْصُولِهَا مُسَانِدَةً
 وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلَّ تَكْمِلَةٍ
 مُرَكَّبَاتٍ بَعْضُهَا لَا تَفْصِلُ
 هَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ فِي الْبَابِ رَدْفٌ
 لَا تَشْمَلُ الْقَبِيحَ فَارِعَ الْفَائِدَةَ
 تُحَوِّجُ لِلْوُقُوفِ عَامِلٌ بِالَّتِي
 نَصَّ بِكُلِّ ذَا أَوْلُو التَّحْقِيقِ
 فِي وَاحِدٍ فَالْثَانِ صِلَ كُفَيْتَا
 «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ» صِلِ
 فِي مُوْهِمِ الْفَسَادِ وَالْإِبْطَالِ
 هُوَ الْغَنِيِّ، وَالْقَوْمُ أَغْبِيَاءُ

- ٥٧- قَبْلَ «الذِينَ» اشْتَهَرَتْ مَوَاضِعُ فِي سَبْعَةٍ وَامْتَنَعَ الْوَصْلُ فَعُوا
 ٥٨- تَحْدِيدُ أَنْوَاعِ الْوُقُوفِ يُعْتَبَرُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ تُخْتَصَرُ
 ٥٩- رَوَابِطُ لَفْظِيَّةٌ وَالْمَعْنَى وَالثَّلَاثُ السِّيَاقُ فِيهِ الْمَعْنَى
 ٦٠- وَرُبَّ وَقْفٍ صَحَّ فِي رِوَايَةٍ مُمْتَنِعٌ فِي غَيْرِهَا لِغَايَةِ
 ٦١- يَخْتَلَفُ التَّفْسِيرُ حَسَبَ الْوَقْفِ كَالْوَاوِ هَلْ لِلْابْتِدَاءِ أَوْ عَظْفٍ
 ٦٢- وَقْفُ التَّعَسُّفِ مِنَ الْمَذْمُومِ وَضَبْطُهُ يَرْجَعُ لِلْعُلُومِ
 ٦٣- وَلَمْ يَجْزُ تَجَاوُزُ اخْتِيَارِي وَالْوَقْفُ بَعْدَهُ عَلَى اضْطِرَارِي
 ٦٤- وَأَحْسَنُ الْوُجُوهِ فِي الْوُقُوفِ مُقَدَّمٌ لَدَى اسْتِوَا الصُّفُوفِ
 ٦٥- وَالْوَقْفُ فِي رُؤُوسِ الْآيِ سُنَّةٌ تَفْصِيلُهَا آتٍ، لِرَبِّي الْمِنَّةُ
 ٦٦- وَتَرَكَ عَدَّ آيَةٍ فِي مَوْضِعٍ لِقَارِيٍّ، لَا يَلْزَمُ الْوَصْلَ فَعِ
 ٦٧- بِحَسَبِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ يُوقَفُ، لَا تَعَكِّسُ لَذَا التَّقْرِيرِ
 ٦٨- وَيَنْبَغِي التَّرْكَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مُصْحَفٍ مُعْتَمَدٍ
 ٦٩- لِكُلِّ قَوْمٍ وَجْهَةٌ مُعْتَبَرَةٌ تُسَعِّفُهَا قَوَاعِدُ مُقَرَّرَةٌ
 ٧٠- قَلَّدَ إِلَى أَنْ تُحْسِنَ التَّرْجِيحَا وَتَعْرِفَ الضَّعِيفَ وَالصَّحِيحَا
 ٧١- عَشْرُونَ مِنْ قَوَاعِدِ وَضَابِطِ

فَصْلٌ فِي الْوُقُوفِ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ

- ٧٢- وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ مَذْهَبَانِ وَالْوَقْفُ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الثَّانِي
 ٧٣- رِعَايَةُ الْمَعْنَى، فَإِنْ تَعَلَّقَا لِأَسِيَّمَا الشَّدِيدُ صِلُهُ مُطْلَقًا
 ٧٤- «كَيْعْرُجُونَ»، «لِلْمُصَلِّينَ» صِلِ وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مُشْكِلٍ
 ٧٥- أَمَّا الَّذِي اسْتَدَلَّ بِالنُّصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ، رَدَّ بِالْخُصُوصِ
 ٧٦- وَكُتِبَ الْوُقُوفِ تَرَعَى الْمَعْنَى وَمَا رُؤُوسُ آيَهَا مُسْتَثْنَى

٧٧- وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَ حَلًّا وَسَطًا الْوَقْفُ ثُمَّ الْوَصْلُ يَنْفِي الْعَلْطَا

بَابٌ فِي قَوَاعِدِ الْإِبْتِدَاءِ

- ٧٨- الْبَدْءُ فَرَعُ الْوَقْفِ فِي أَقْسَامِهِ
- ٧٩- لَا يَرِدُ الْوُجُوبُ وَالْحَرَامُ فِي
- ٨٠- مَا لَا تَعَلَّقُ لَهُ بِمَا سَبَقَ
- ٨١- وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ وَقِفٌ عِنْدَهُ
- ٨٢- وَكُلُّ مَا تَمَّ بِهِ الْكَلَامُ
- ٨٣- لَمْ يُعْتَفَرْ فِي الْبَدْءِ مَا يُعْتَفَرُ
- ٨٤- فَعِنْدَ وَقْفٍ لِاضْطِرَارٍ يَبْتَدِي
- ٨٥- إِلَّا إِذَا طَالَ مَحَلُّ الْعَوْدَةِ
- ٨٦- لَا بَدْءَ مِمَّا يَنْقُضُ الْمَعَانِي
- ٨٧- الْبَدْءُ بِالْأَعْشَارِ دُونَ نَظَرٍ
- ٨٨- وَآيَةٌ أَوْلَاهَا الْجَلَالَةُ
- ٨٩- كُلُّ ابْتِدَاءٍ غَامِضٍ مَا اشْتَهَرَ
- ٩٠- سَمَوُهُ بِالْغَرِيبِ فِي ابْتِدَاءِ
- ٩١- وَالْفَضْلُ بَيْنَ الْأَمْرِ ثُمَّ النَّهْيِ
- ٩٢- كَذَاكَ بَيْنَ خَبَرٍ وَإِنْشَاءِ
- ٩٣- كَذَا اَزْدِوَاجٍ مِثْلُهُ «تَضِلُّ»
- ٩٤- وَعِنْدَ تَقْسِيمَاتِهِ فَلْتَفْصِلَا
- ٩٥- قَدْ يَحْسُنُ الْبَدْءُ وَوَقْفٌ يَقْبَحُ
- ٩٦- الْبَدْءُ لَمْ يُرْمَزْ لَهُ لِذَاكَ
- لِذَاكَ قَلَّ الْخَوْضُ فِي أَحْكَامِهِ
- مُبْتَدَأً بِهِ كَمَا فِي الْوَقْفِ
- صَحَّ بِهِ الْبَدْءُ وَإِنَّهُ الْأَحَقُّ
- يُمْنَعُ الْإِبْتِدَاءَ مِمَّا بَعْدَهُ
- فَالْإِبْتِدَاءُ بَعْدَهُ تَمَامٌ
- وَقَفًا، لِأَنَّهُ هُنَا مُخَيَّرٌ
- بِالْأَقْرَبِ الْأَنْسَبِ لَمْ يَبْتَعِدْ
- فَالْبَدْءُ لِلضَّرُورَةِ الْمَوْجُودَةِ
- نَحْوَ «وَأَيَّاكُمْ» فِي الْإِمْتِحَانِ
- إِلَى ارْتِبَاطٍ لَيْسَ بِالْمُعْتَبَرِ
- فَبَعْدَ عَوْدِ تَنْبَغِي الْبَسْمَلَةِ
- وَخَالَفَ التَّفْسِيرَ وَالْمُقَرَّرَا
- لَا تَتَّبِعْ تَعَسَّفَ الْقُرَّاءِ
- كَالْفَضْلِ بَيْنَ مُثَبَّتٍ وَالنَّفْيِ
- وَالْعَكْسُ فَافْصِلْنَهُمَا كَمَا تَشَا
- «تَعَزُّ مَنْ تَشَاءُ» مَعَ «تَذِلُّ»
- كَمَا أَتَى فِي قَوْلِهِ «يَمْشِي عَلَيَّ»
- فِي مَوْضِعٍ، وَالْعَكْسُ أَيْضًا يَصْلُحُ
- فِي الْعَوْدِ عُسْرُ هَيِّئِ الْإِدْرَاكَ

٩٧- البَدْءُ لَا يَأْتِي اضْطِرَارًا غَالِبًا وَالْوَقْفُ آتٍ لَهُمَا مُصَاحِبًا

بَابُ فِي ضَوَابِطِ الْوَقْفِ عَلَى كَلِمَاتٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا

- ٩٨- وَثَمَّ كَلِمٌ كَثُرَتْ وُرُودُهَا
 ٩٩- مِنْ تِلْكَ: كَلَا، وَبَلَى، وَذَلِكَا
 ١٠٠- لَكِنْ وَقَدْ وَسَّعَ فِيهَا الْقَوْلُ
 ١٠١- كَلَّا ذِهِ اخْتَصَّتْ بِبِنُصْفِ اسْفَلِ
 ١٠٢- ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَتَتْ
 ١٠٣- تَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا أَوْ لِلزَّجْرِ
 ١٠٤- قِفْ، لَا تَقِفْ، فَصَلْ بِهَا أَقْوَالُ
 ١٠٥- إِذَا أَتَتْ رَدًّا لِمَا قَبْلُ فَقِفْ
 ١٠٦- بَلَى بَعِشْرِينَ أَتَتْ وَاثْنَيْنِ
 ١٠٧- إِذَا تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدُ فَلَا
 ١٠٨- «ذَلِكْ» لَمْ يَصِحَّ وَقِفْ فَارْدُدَا
 ١٠٩- فِي الشُّعْرَا وَالْكَهْفِ وَالذُّخَانِ
 ١١٠- جَمِيعُ ذَا فَقِفْ عَلَى «كَذَلِكَا»
 ١١١- مَا اسْتَشْتِ «أَلَا» إِنْ أَتَى مُتَّصِلًا
 ١١٢- وَإِنْ أَتَى مُنْقَطِعًا أَقْوَالُ
 ١١٣- إِنْ صُرِّحَ الْخَبْرُ فِيهَا جَازا
 ١١٤- «نَعَمْ» أَتَتْ فِي أَرْبَعٍ يَا مُحْتَرَمُ
 ١١٥- «هَذَا» فَقِفْ فَوْقَ الرُّمْرِ حَقِيقُ
 ١١٦- لَكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ، بَيْنَ مُوجِبٍ
- إِلَيْكَ عَيْنًا مِنْهَلٌ وُرُودُهَا
 إِلَّا، وَهَذَا، نَعَمْ، كَذَلِكَا
 سُبْحَانَ، لِلَّهِ عَلَيَّ الطَّوْلُ
 مَازَلْتُ فِي يَثْرِبٍ فَلْتَنْقُلِ
 تَعْدَادُهَا فِي مُحْكَمٍ قَدْ ثَبَّتَتْ
 مَعْنَى أَلَا لِإِلْفِتِّاحِ فَادِرِ
 وَالْأَكْثَرُ التَّفْصِيلُ فِيهَا قَالُوا
 وَصِلْ لِعَيْرِ ذَاكَ، وَالْمَعْرَى عُرِفَ
 وَقَسَّمُوا الْوَقْفَ بِهَا قِسْمَيْنِ
 وَقِفْ وَإِلَّا جَازَ وَقِفْ بِبَلَى
 فِيمَا عَدَا الْحَجَّ وَزِدْ مُحَمَّداً
 وَفَاطِرٍ فِي أَرْبَعِ حِسَانِ
 حَضْرًا وَمَا سِوَى هُنَا فَلْتَتْرُكَا
 لَمْ يَجْزِ الْوَقْفُ بَتَاتًا أَصْلًا
 نَالِثُهَا تُفْصَلُ الْأَحْوَالُ
 إِلَّا فَلَا تَحْقِيقًا أَوْ مَجَازًا
 وَلَا تَقِفْ فِيمَا عَدَا «قَالُوا نَعَمْ»
 «وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ»، «فَلْيَذُوقُوا»
 مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ لِعَكْسِهِ انْسُبِ

- ١١٧- تَعَدَّادُهَا فِي الذُّكْرِ فَوْقَ الْمِئَةِ
 ١١٨- خَفِيفَةٌ، شَدِيدَةٌ، بِوَاوٍ
 ١١٩- وَاشْتَهَرَ الْمَنْعُ مِنْ ابْتِدَاءِ
 ١٢٠- إِلَيْكَ صَاحِ الْفَضْلِ فِي الْخِطَابِ
 ١٢١- جُمُهورُ أَهْلِ الْوَقْفِ جَوَّزُوا بِهَا
 ١٢٢- وَالْوَقْفُ كَأَنَّ قَبْلَهَا فَاعْتَمَدِ
 ١٢٣- وَعِلَّةٌ اسْتَدْرَاكِهَا وَالْعَطْفِ
 ١٢٤- إِذْ تِلْكَ عِلَّةٌ أَتَتْ فِي الْمَعْنَى
 ١٢٥- وَبَانَ أَنَّ الْكَافِ فِيمَا سَبَقَا
 ١٢٦- إِنَّ السَّجَاوُنِدِيَّ وَحَدَهُ مَنَعَ
 ١٢٧- قَدْ يُقْبَلُ اسْتِثْنَاءُ مَنَعَ بَعْضِهَا
 ١٢٨- وَحَرَّرَ الْكَلَامَ فِيهَا الْوَائِلِي
 ١٢٩- وَمَنْ هُنَا تَعَلَّمَ أَنَّ الْحَكَمَا
 ١٣٠- «سُبْحَانَكَ» الْوَقْفِ عَلَيْهَا تَمَّا
 عِشْرِينَ بَعْدَ عَشْرَةٍ فَلْتُثْبِتِ
 بِدُونِهَا، أَنْوَاعُهَا يَا حَاوِ
 لَدَى الْمُعَاصِرِينَ مِنْ قُرَّاءِ
 كَيْمًا تَمِيزَ الْوَهْمَ مِنْ صَوَابِ
 بَدْءًا بِلا مَنَعَ لِكُلِّ بَابِهَا
 وَمَا لِمَانِعٍ قَوِيٍّ سَنَدِ
 لَا يَمْنَعُ اعْتِمَادَنَا لِلْوَقْفِ
 وَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهَا وَالْمَبْنَى
 عُلُقَتُهُ الْمَعْنَى كَمَا قَدْ حُقِّقَا
 وَغَيْرُهُ مِنْ بَعْدِهِ لَهُ تَبَعُ
 مِنْ دُونِ مَنَعَ كُلِّهَا وَرَفُضِهَا
 قَضَى لَهُ بِالسَّبْقِ كُلِّ فَاضِلِ
 قَوَاعِدُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَا
 فِيمَا عَدَا «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ»

الخاتمة

- ١٣١- وَهَا هُنَا رَسَتْ بِنَا السَّفِينَةُ
 ١٣٢- قَدْ وَدَّعَتْ مِنْ بَعْدِ فَضْلِ ذَاهِبَةٍ
 ١٣٣- بِاللَّهِ صَارَ رَاسِخًا يَقِينِي
 ١٣٤- هَا قَدْ عَلِمْتَ الْوَقْفَ فِي الْآيَاتِ
 ١٣٥- فَرَبِّ مُتَّقِنٍ إِلَى التَّنَاهِي
 ١٣٦- فَارَعَ الْمُدُودَ وَالْحُدُودَ صَاحِ
 وَبَلَغَتْ بِحِمْلِهَا الْمَدِينَةَ
 وَلَمْ يَزَلْ رَبِّي كَرِيمًا ذَا هِبَةٍ
 بِأَنَّهُ لَا غَيْرُهُ يَقِينِي
 قِفْ عِنْدَ حَدِّ اللَّهِ فِي الْغَايَاتِ
 مَضِيعٌ لِمُوجِبَاتِ اللَّهِ
 وَبَادِرِ الْوَرْدِ مِنَ الصَّبَاحِ

- ١٣٧- وَفِي الْخِتَامِ هَذِهِ مَعَالِمُ
١٣٨- فَإِنْ رَأَيْتَ النَّفْعَ فَاشْكُرْ رَبَّكَ
١٣٩- وَرَبُّ مَنْ يَرُومُ رَمِي صَيْدِ
١٤٠- يَا رَبِّ يَا رَبِّ عَلَى أَعْتَابِكَ
١٤١- فَافْتَحْ لَهُ فِي خِدْمَةِ الْكِتَابِ
١٤٢- صَلِّ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى الْمُكْرَمِ
قَدْ سَانَدَتْ لِرَفْعِهَا قَوَائِمُ
أَوْ لَا فَهَذَا نَاطِمٌ قَدْ أَرَبَكَا
إِذَا بِهِ يَقْضِي عَلَى عُبَيْدِ
هَذَا الضَّعِيفُ وَاقِفْ بِبَابِكَ
عِمَادُهُ فِي كَرَمِ الْوَهَّابِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ



مقدمة النظم

قال الناظم وفقه الله رحمه الله :

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ابْتِدَاءِ نِعَمِهِ الَّتِي بِلَا انْتِهَاءِ
- ٢- صَلَاتُنَا سَلَامُنَا لِلْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ حَيَاتِهِ قَدْ وَقَفَا
- ٣- وَالْهِ وَصَحْبِهِ وَكُلِّ مَنْ غَلَبَهُ شَوْقٌ إِلَيْهِمْ وَحَنٌّ

استهلّ الناظم بالحمد لله وهو الثناء عليه كما يليق بجماله وجلاله، ومن مستحقات حمده دوام نعمه، ثم صلى وسلم على النبي المجتبي، وأشار إلى أن ذلك النبي الكريم وقف حياته كلها لله تعالى وحده، ثم عطف بالصلاة والسلام على آل النبي وصحبه، وكل من أحبهم وهيجه الشوق والحنين إليهم.

وفي هذه الأبيات ما يُعرف ببراعة الاستهلال حيث لمّح في مقدمة الثناء إلى ما يشير إلى موضوع النظم في الوقف والابتداء.

- ٤- وَبَعْدُ فَالْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ بَحْرٌ عَظِيمٌ مَا لَهُ انْتِهَاءُ
- ٥- وَكَأَدَ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُقْبَرُ وَلَمْ يُرَاعِهِ سِوَى مَنْ يَنْدُرُ

أشار في البيت الأول إلى عظم شأن علم الوقف والابتداء وأنه كالبحر في اتساع معانيه، وامتداد مرامييه، وذلك لتوقفه على فهم المعاني التي

ليس لها نهاية كما ستأتي الإشارة إليه، ثم أشار إلى قلة العناية به حتى كاد أن يندرس ويصير نسيًا منسيًا وهذه حقيقة مُرّة، فإن أكثر المعنيين اليوم بتصحيح التلاوة ودراسة القراءات لا يكادون يفقهون حديثا في هذا الباب ولا يراعون قواعده إلا من رحم ربك.

٦- لَمَّا رَأَيْتُنِي بِحَاجَةٍ إِلَى دِرَاسَةٍ لَخَّصْتُ مِنْهُ جُمَلًا
٧- أَفَدْتُهَا مِنَ الشُّيُوخِ وَالْكَتُبِ وَإِنَّمَا مَظِنَّةُ الْغَيْثِ السُّحْبِ

أشار إلى سبب النظم والداعي إليه، وهو ميسر حاجة الناظم إلى الإلمام بهذا المبحث، ولذا تتبع مظانه وجمع لنفسه وللمن ينتفع به قواعد استفادها من شيوخه الذين قرأ عليهم ومن الكتب التي جمعها أهل العلم في هذا الباب قديما وحديثا، وكما أن اجتماع السحب مظنة نزول المطر فكذلك اجتماع الشيوخ والكتب مظنة تحقق الفائدة.

٨- هَذَا وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَظَمًا فِي ذِكْرِ كَلِّيَّاتِهَا كَيْ يُسْهِمًا
٩- فِي لَمِّهِ شَتَاتٍ كُلِّ شَارِدٍ وَهَذِهِ فَائِدَةُ الْقَوَاعِدِ

ذكر الناظم أنه لم يقف على من سبقه للنظم في قواعد الوقف والابتداء وكليّاته، على أن في الفن أنظما قديمة ومعاصرة تناولت تقاسيم الوقف وأنواعه وتعريفاته وغير ذلك، وهذا النظم يتفرد بتخصيصه لذكر القواعد والكليّات، إذ إن من أتقن الكليّات سهّل عليه طرد القياس في الجزئيات، وهذه فائدة ضبط القواعد في كل فنّ.

- ١٠- سَمَّيْتُهَا بِـ«مُرْشِدِ الْقُرَّاءِ إِلَى أُصُولِ الْوَقْفِ وَابْتِدَاءِ»
١١- حَشَوْتُهَا بِنَافِعِ التَّعْقِيدِ حَاشِيَتُهَا مِنْ دَافِعِ التَّعْقِيدِ

ذكر اسم المنظومة حيث سماها بـ«مرشد القراء إلى أصول الوقف والابتداء».

واعتنى بتضمين حشوها أي جوفها بقواعد نافعة، وحاشاها أي جنبها التكلف والتعقيد.

- ١٢- هَذَا وَإِنِّي قَصِيرُ الْبَاعِ وَلَمْ أَكُنْ بِوَاسِعِ الْاطَّلَاعِ
١٣- عَسَى الْكَرِيمُ يَقْبَلُ التَّطَفُّلاً وَلَا يَخِيبُ مَنْ عَلَيْهِ عَوَّلَا

لما ذكر سابقا أن هذا الفن بحرٌ عظيم ثم ذكر لاحقا أنه جمع فيها قواعد نافعة خشي أن يُظنَّ أنه متقدم في هذا الشأن مُبرِّز في هذا الميدان فأفصح عن نفسه بأنه قصير الباع وليس بواسع الاطلاع، وإنما تعويله على الرب الكريم أن يوفقه لتقريب هذه القواعد كي ينتفع بها من رغب فيها مع تجاوز اللبيب عن هفواته. وستر الحليم لسيئاته، والله لا يخيب داعيه، ولا يُخذلُ راجيه.



باب في أهمية الوقف والابتداء

قال الناظم وفقه الله رحمه الله :

١٤- الْوَقْفُ تَصْوِيرُ الْمَعَانِي مُطْلَقًا وَالْمَاهِرُ التَّالِي بِحَذْقٍ مُنْتَقَى
١٥- مِنْ أَجْلِ ذَا فَسَّرَ مَنْ قَدْ وَقَفَا وَارْتَاخَ مَنْ رَاعَى الْمَعَانِي وَقَفَا

عقد الناظم هذا الباب لبيان أهمية الوقف والابتداء وذكر أهم ما جاء فيه من آثار وأقوال .

وذكر في هذين البيتين أن الوقف تصويرٌ للمعنى وإبانةٌ عن المراد، ويعني هذا أن القارئ يفهم السامع من خلال وقفه بالمعنى المراد إيصاله والذي لو وصله القارئ لما أفهم معنى الوقف

فحين تقف على قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ يَنْفَكِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٤] ثم تبتدئ ﴿مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤] تجد أن الوقف هنا يُطلق أعتة التفكير المراد ويستجمع الاستفهام وجوه الإنكار والعتاب فتفهم جلياً وجه الخطاب .

وكل هذا يزول بمجرد وصلك وعدم وقفك، بل ربما أوجد الوصل هنا احتمالاً باطلاً في معنى «ما» فتأمل .

ومن أجل هذا أشار الناظم إلى أن الماهر الحاذق هو من يراعي هذه المعاني في وقوفه .

ثم جلى الناظم هذا المعنى بقاعدة هي : من وقف فقد فسّر، وإذا تأملت المثال السابق لاح لك المقصود بجلاء، وهكذا يرتاح من يراعي المعاني، ويبرز مدلول المباني.

١٦- وَعَلَّمَ النَّبِيُّ الصَّحَابَ الْبَتَا كَقَوْلِهِ: «بئس الخطيب أنت»

يشير إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما أن خطيباً خطب بين يدي الرسول ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فغضب عليه النبي ﷺ وقال: «بئس خطيب القوم أنت».

قال أبو عمرو الداني في المكنى: ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته ويدل على المراد منه؛ لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لِمَا قطع على ما يقبح إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقف على قوله: «فقد رشد»، ثم يستأنف: «ومن يعصهما فقد غوى»، أو يصل كلامه إلى آخره. وإذا كان مثل هذا مكروها مستقبحا في الكلام الجاري بين الناس، فهو في كلام الله أشد كراهة وقبحا، وتجنبه أولى وأحق. وإلى هذا التفسير للحديث ذهب جماعة من أهل العلم، وخالفهم آخرون في معانٍ آخر ليس هنا محل بسطها.

١٧- وَأَثَرُ ابْنِ عُمَرَ لِلذَّهَبِيِّ كَانُوا يُلَقِّنُونَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ

روى الحاكم والبيهقي في سننه بسندٍ صحيح من حديث عبدالله بن عمر قال: «لقد عشنا بُرْهَةً من دهرنا وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية»

وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يقف عنده منها، كما تعلمون أنتم اليوم القرآن، ثم لقد رأيت اليوم رجلاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده منه، فينثره نثر الدقل». أخرج الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

قال أبو جعفر النحاس: «وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من دهرنا» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة».

وقال أبو عمرو الداني: «ففي قول ابن عمر دليل على أن تعليم ذلك توقيف من رسول الله، وأنه إجماع من الصحابة».

وقال أبو إسحاق الجعبري: «فدل تعليمهم على مشروعته، والاهتمام به اهتمام الأحكام».

ومثل هذا الأثر ما جاء في أثر ميمون بن مهران قال: «إني لأقشع من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه ألا يقصر عن العشر، إنما كانت القراءة تقرأ القصص إن طالت أو قصرت، يقرأ أحدهم اليوم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] قال: ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]».

قال أبو عمرو الداني: «فهذا يبين أن الصحابة كانوا يتجنبون في قراءتهم القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض، ويتعلق آخره بأوله؛ لأن ميمون بن مهران إنما حكى ذلك عنهم إذ هو من كبار التابعين، وقد لقي جماعة منهم».

١٨- وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ بِأَنَّ الْوَقْفَا مَنَازِلُ الْقُرْآنِ فَاعْرِفْ عَرَفَا

أثر عبد الله بن مسعود قال: «الوقف منازل القرآن» أورده الذهبي في «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» وفيه تشبيه الوقف بالمنزل الذي يستريح فيه الإنسان قبل سيره.

وقال ابن الغزّال - بعد إيراده - : «وذلك موضوع للتدبر والتفكر والكشف عن المعاني واستنباط العلوم والاسترواح، لا يعرفه إلا الحذاق من العلماء، والنحرير من الصحابة، وبذلك توجد لذاذة التنزيل، وحلاوة الترتيل».

١٩- «وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ» يَحْوِي بِجَلِي مَعْرِفَةَ الْوُقُوفِ جَاءَ عَنْ عَلِي

يشير إلى خبر علي بن أبي طالب لما سئل عن قول الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] قال: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف».

قال ابن الجزري: «ففي كلام عليّ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته».

٢٠- تَوَاتَرَ الْأَمْرُ بِهِ فِي السَّلَفِ وَأَجْمَعُوا فَلَيْسَ بِالْمُخْتَلَفِ

٢١- وَاشْتَرَطَ الْكَثِيرُ فِي الْإِجَازَةِ مَعْرِفَةَ الْوُقُوفِ لِلْحَيَازَةِ

قال ابن الجزري في النشر: «صح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي

هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء. وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين.

٢٢- وَلِلَّسَّجِسْتَانِي مَا حَاصِلُهُ: لَمْ يَعْلَمْ الْقُرْآنَ مَنْ يَجْهَلُهُ

وقال أبو حاتم السجستاني: «من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن». نقله عنه الكثيرون.

له تعلق بفقهِه، مُعتقِد بلاغِة، قِف صَاحِ عِنْد مَا وَرَد.

□ مثال تعلقه بالفقهِه: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].

قال الإمام الداني: «﴿شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] كاف على قول من قال:

إن شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب، والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾

[النور: ٥] عند القائلين بذلك من الفسق لا غير...

ومن قال: إن شهادته جائزة إذا تاب، وجعل الاستثناء من قوله: ﴿وَلَا

تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] وما بعده، لم يقف على قوله: ﴿أَبَدًا﴾

ووقف على قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المجادلة: ١٢] وهذا هو

الاختيار.

□ مثال تعلقه بالعقيدة في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

وَيَخْتَارُ﴾ [القصاص: ٦٨].

قال الأشموني: «والوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة».

ويعني بترك الوقف أن هناك من يقف على ويبدأ ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ ويبدأ ﴿...وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ ويجعل «ما» هنا موصولة، أي يختار الله الذي فيه الخيرة للعباد، فيتوصل بذلك بعض المبتدعة بأن الله يجب عليه مراعاة الأصلح.

قال ابن القيم بعد أن ذكر رأي العلماء في الآية: «وأصح القولين أن الوقف التام على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويكون ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ نفيًا، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، وَمَحَالَّ رِضَاهِ، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له، وغيره لا يُشاركه في ذلك بوجه».

وذهب بعض من لا تحقيق عنده، ولا تحصيل إلى أن «مَا» في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ موصولة، وهي مفعول ﴿وَيَخْتَارُ﴾ أي: ويختار الذي لهم الخيرة، وهذا باطل من وجوه» ثم ذكرها.

□ ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه]:

هـ] فمن المبتدعة من وقف على العرش، ووصل استوى بما بعدها لينفي صفة الاستواء ويجعل «ما» فاعلا فيصير المعنى: استوى له ما في السماوات... الآية

□ مثال تعلقه بالبلاغة قول ابن عاشور في تفسيره: «وقد بينت عند

تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أنك إن وقفت على كلمة ﴿رَيْبٍ﴾ كان من قبيل إيجاز الحذف، أي: لا ريب في أنه الكتاب، فكانت جملة ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ابتداءً كلام، وكان مفاد حرف (في) استنزالَ طائر المعاندين، أي: إن لم يكن كله هدى فإن فيه هدى. وإن وصلت ﴿فِيهِ﴾ كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيدا أن هذا الكتاب كله هدى.

٢٣- لَهُ تَعَلُّقٌ بِفِقْهِ، مُعْتَقَدٌ بِبَلَاغَةٍ، قِفْ صَاحٍ عِنْدَ مَا وَرَدَ

وهذا واضح، فإن المهارة في التلاوة والراحة في القراءة في مراعاة الوقوف وإظهار المعاني وتزيين القراءة.



باب في تعريف الوقف والابتداء وأقسامه

قال الناظم وفقه الله رحمه الله :

- ٢٤- الْوَقْفُ قَطْعُ الصَّوْتِ آخِرَ الْكَلِمِ مَعَ التَّنَفُّسِ بِنِيَّةِ الْمُتِمِّ
٢٥- وَالْإِبْتِدَاءُ الشُّرُوعُ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ بَعْدِ وَقْفٍ أَوْ لِقَطْعِ فَائِتٍ
٢٦- وَالْإِبْتِدَاءُ بَعْدَ الْوُقُوفِ الْمُشْتَهَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا إِذَا ذُكِرَ

هذا باب معقودٌ لتعريف الوقف والابتداء وذكر أقسام الوقف .

وتعريف الوقف **لغة** : الكفُّ والحبس

واصطلاحاً : قطع الصوت عند آخر الكلمة زمنًا يُتنفس فيه عادة بنية

استئناف القراءة .

وخرج بقيد التنفس السكت فإنه لا تنفس فيه

وخرج بنية الاستئناف القطع فإنه آخر ما يقف عنده القارئ

ثم عرّف الابتداء : فهو الشروع في القراءة بعد وقفٍ أو قطع

والابتداء المراد هنا هو القسم للوقف وهو مواصلة القراءة بعد

الوقف .



- ٢٧- والوَقْفُ أَرْبَعُ بِلَا إِنْكَارٍ وَهُوَ اخْتِيَارِي فِيهِ وَاضْطِرَارِي
٢٨- وَالثَّالِثُ الْمَعْرُوفُ بِانْتِظَارِي تَمَامُ أَرْبَعٍ هُوَ اخْتِيَارِي

□ ينقسم الوقف إلى أربعة أقسام:

الوقف الاختياري: هو الوقف على الكلمة باختيار القارئ دون حدوث ضرورة ملجئة للوقف، وسمي اختيارياً لحصوله بمحض اختيار القارئ.

الوقف الاضطراري: هو ما يعرض للقارئ بسبب ضرورة من ضيق نفس أو عطاس أو عجز أو نسيان وما إلى ذلك فللقارئ الوقف على أية كلمة متى دعت الضرورة إلى ذلك ثم يعود فيبدأ من الكلمة التي وقف عليها أو التي قبلها مراعاة للابتداء المناسب.

الوقف الانتظاري: هو الوقف على الكلمة عند جمعه للقراءات ليأتي على ما فيها من أوجه الخلاف.

الوقف الاختباري: هو الوقف على الكلمة التي ليست محلاً للوقف لبيان حكمها من حيث رسمها مقطوعة أو موصولة وما فيها من الحذف والإثبات وما رسم كذلك بالتاء المجرورة أو المربوطة.

وحكمه: الجواز على أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها أو التي قبلها فيبتدئ منها حيث كان المعنى مناسباً.



٢٩- وَقَسِّمِ الْأَوَّلَ أَيضًا أَرْبَعَهُ شَهْرَهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فَاتَّبِعَهُ
٣٠- وَهُوَ تَمَامٌ حَسَنٌ كَافٍ ذُكِرَ وَالرَّابِعُ الْقَبِيحُ كُلُّهُ شَهْرٌ

تعرض هنا لأنواع القسم الأول وهو الوقف الاختياري **حيث يندرج تحته أربعة أنواع**: الوقف التام، والوقت الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح.

وأبرز من شهر هذه الأنواع وارتضاها إمام القراء ابن الجزري رحمه الله.

٣١- وَذُو تَمَامٍ مَا بِمَعْنَى يَكْتَفِي لَمْ يَرْتَبِطْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى قُفِي
٣٢- فَقِفْ عَلَيْهِ، بَعْدَهُ فَوَاصِلٍ أَكْثَرُ مَا يَوْجَدُ فِي الْفَوَاصِلِ

الوقف التام: هو الوقف على ما تم معناه ولا يتعلق بما بعده لفظاً ولا معنى، وسمي تاماً لتمام الكلام به واستغنائه عما بعده وأكثر ما يكون في فواصل الآي وأواخر السور، وأواخر قصص القرآن.

□ مثاله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩] في مواضعها الثمانية بالشعراء لانتهاء الكلام عند كل قصة منها.

٣٣- وَالكَافِ مَعْنَى تَمَّ لَكِنْ اتَّصَلَ بَعْدُ بِهِ وَلَفْظُهُ قَدْ انْفَصَلَ
٣٤- وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا قَدْ سَبَقَا

الوقف الكافي: هو الوقف على ما تم معناه في ذاته لكنه تعلق بما بعده معنى لا لفظاً، وسمي كافياً للاستغناء به عما بعده، **وحكمه**

كالتام في جواز الوقف به والابتداء بما بعده .

□ مثاله : ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ [البقرة :

٢٢٩].

وجه الاختلاف بين الوقف التام والكافي : تعلق الكافي بما بعده من جهة المعنى وذلك أمر نسبي يرجع إلى الأذواق لتفاوتها في فهم المعاني القرآنية ولذا نجد منهم من يعد بعض الوقوف الكافية تامة وهي بالعكس في نظر غيرهم .

وَمَا بِمَعْنَى تَمَّ لَكِنْ عُلِّقَا
٣٥- فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى بِمَا قَدْ لَحِقَا فَحَسَنٌ، لَا تَبْتَدِيهِ مُطْلَقًا

الوقف الحسن : هو الوقف على ما تم معناه في ذاته وتعلق بما بعده لفظاً ومعنى معاً، وسمي حسناً : لأنه يحسن الوقف عليه لإفادته معنى يستقيم معه الكلام

وحكمه : يجوز الوقف عليه ولا يجوز الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي والمعنوي .

□ مثاله : ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ونحوهما .



٣٦- أَمَّا الَّذِي مَا تَمَّ أَصْلًا أَوْ فَسَدَ مَعْنَاهُ وَقَفًّا ذَا قَبِيحٍ وَهُوَ رَدٌّ

الوقف القبيح : هو الوقف على ما لم يتم معناه أصلاً أو أوهم الوقف عليه معنى فاسداً

وحكمه : عدم جواز الوقف عليه إلا لضرورة، كضيق النفس فإن وقف عليه ابتداءً بالكلمة التي وقف عليها أو بما قبلها متى صح الابتداء.

□ مثال ما لم يتم معناه: الوقف على «الحمد»، «الذين» ونحوهما مما لا يتم به المعنى في ذاته

□ مثال ما أوهم معنى فاسداً: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، أو الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [المائدة: ٧٣]

٣٧- لِلْمُتَأَخِّرِينَ هَذَا الْمُعْتَمَدَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ أَقْوَالَ نَجِدُ

يشير إلى أن هذه الأقسام المذكورة وتعريفها المحدودة هي ما استقر عليه العمل عند المتأخرين، وللمتقدمين أقوالاً في تعاريف ما سبق وتحديد الأنواع المذكورة **ومن ذلك** : أن جمهورهم يرى الوقف الحسن هو ما صحَّ الوقف عليه والابتداء بما بعده، ثم منهم من يكتفي في تقسيم الوقوف إلى الوقف الحسن وما ليس بوقف.

ويندرج في الأول التام والكافي.

وهكذا في تقاسيم وأنواع مختلفة، واكتفى الناظم هنا بالمشهور الذي استقر عليه العمل.



باب في قواعد وضوابط الوقف:

(ترقيم القواعد أو تلويها)

هذا الباب هو واسطة العقد ومربط الفرس، ولأجله انتظم سلك المنظومة، وبه قام جمع المعلومة وهذه القواعد مأخوذة من زبر العلماء وكتب القراء.

□ وغاية الصنع هنا شيان:

- إدخالها في سلك نظم يجمع الشتات.
- انتقاء القواعد المختارة التي استقرّ عليها العمل وترك ما يقوى الخلاف فيها.

وهذا الباب يجمع بين قواعد كلیّة تنتظم أبوابا مختلفة وضوابط خاصة ببعض الأبواب، وقد خصص بابا لقواعد الوقف وآخر لقواعد الابتداء، ثم أردف بابا خاصا ببعض الكلمات التي يكثر دورها.

٣٨- وَهَذِهِ قَوَاعِدُ اجْتِهَادٍ قَرَّرَهَا الْكِرَامُ لِإِرْشَادِ

هذه القواعد اجتهادية نصّ عليها العلماء الكرام وفقا لمقتضى المعاني ووجوه العربية تسهيلاً على قراء القرآن الكريم.



٣٩- وَالْأَصْلُ فِي أَحْكَامِهَا لِلْغَالِبِ لَا حُكْمَ لِلنَّادِرِ وَالْمُجَانِبِ

من شأن القواعد أن تكون أغلبية تعم معظم ما يندرج فيها، وما شذ من ذلك استثناء يؤكد القاعدة ولا يخرمها ولذا قيل: لا حكم للنادر.

٤٠- لَا وَفَّ وَاجِبٌ وَلَا حَرَامٌ بِذَاتِهِ، ذَكَرَهُ الْأَعْلَامُ

هذه القاعدة الذهبية الأولى وهي: حكم الوقف فأشار إلى أنه لا يوصف الوقف بالإيجاب والحرمة شرعا لذاته.

وقوله: **(لذاته)** هو ما عبر عنه ابن الجزري بالسبب في قوله: «وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب».

والمقصود بذلك أنه إذا تعمد الوقف لتغيير المعنى حرم شرعا، فقد وُصف بالحرمة عندئذٍ لمعنى خارج عن الوقف.

٤١- وَقَدِّمِ الْوَقْفَ الَّذِي مَا افْتَقَرَا إِلَى مُقَدَّرٍ، عَلَى مَا قُدِّرَا

هذه القاعدة الثانية: فالوقف المفيد بذاته معني مقدم على الوقف المفتقر للتقدير وهذا نابع من القاعدة اللغوية في تقديم ما استقل بلا تقدير على ما افتقر لتقدير.

□ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ

نَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣] الوقف على نهاية الآية عند الجمهور على تفسير الفرقان بالفارق بين الحق والباطل ونحوه من وجوه المعاني.

واعتمد الهبطي الوقف على: ﴿الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٧٨] والبدء من: ﴿وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣] على تقدير: وآتينا محمداً الفرقان!

٤٢- وَكُلَّمَا اشْتَدَّ تَعَلُّقُ سُلْبِ الدَّاعِ لِلْوَقْفِ، وَإِنْ تَعَكَّسَ تُصِبُّ

المعنى: كلما كان التعلق أشد وأكثر كان الوقف أنقص، وكلما كان أضعف وأوهى كان الوقف أقرب إلى التمام، والتوسط يوجب التوسط. وهذه قاعدة في تقسيم الوقف، ومقياسه في القوة والضعف من حيث متعلقاته.

ويقرب لك فهم القاعدة إذا تصورت معنى التام والكافي والحسن.

٤٣- وَرُبَّمَا تَفَاضَلَتْ أَوْقَافٌ فِي رُتَبَةٍ وَاحِدَةٍ تُضَافُ

المعنى: أن الوقف يتفاضل في المرتبة الواحدة؛ كالتام والكافي والحسن، وأعظم ما يكون من التمام والكفاية والحسن في رؤوس الآي دون أجزائها. وهذه القاعدة هي ثمرة القاعدة الخامسة؛ إذ إن التفاوت نتيجة القوة والضعف في المتعلقات.

يقول أبو عمرو الداني في الأرجوزة «المنبهة»:

«وبعضه يفضل في الكفاية بعضا وذا يدرك بالدرايه»

□ ومثاله ما قال في المكتفى في الوقف والابتداء في سورة الصف:

﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] تام، ومثله: ﴿مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾

﴿٢﴾ [الصَّف: ٢]، ومثله: ﴿مَرَّضُوصُ﴾ ﴿٤﴾ [الصَّف: ٤]، ومثله: ﴿رَسُولُ﴾
 اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الصَّف: ٥]، ومثله: ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّف: ٥]،
 ﴿الْفَسِيقِينَ﴾ ﴿٦﴾ [المتأفقون: ٦] أتم من ذلك.

وقال في المجادلة ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّاسًا﴾ [المجادلة: ٣] كاف. ﴿تُوَعِّطُونَ﴾
 بِهِ﴾ [المجادلة: ٣] أكفى منه.

٤٤- إِذَا أَتَى تَعَلُّقٌ لَفْظِيٌّ فَمَعْنَوِيٌّ، لَا عَكْسَ يَا ذَكِي

المعنى: أن التعلق اللفظي يلزمه التعلق المعنوي، ولا عكس، وهذه القاعدة ذكرها الحصري في معرض ذكره لمسألة الوقف على رؤوس الآي، ومعنى ذلك بَيِّنٌ، فالعلاقة اللفظية لا تنفك عن اتصال المعنى كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ﴾ ﴿٣﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٣-٤] ولا عكس كالعلاقة المعنوية في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٨﴾ ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨-٩].

٤٥- مِنْ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَقَرَّرَتْ: لَا يُفْصَلُ التَّلَازِمُ الَّذِي ثَبَّتْ

٤٦- كَالْخَبَرِ الْجُزْءِ الْمُتِمِّ الْفَائِدَةَ وَصِلَةَ مَوْصُولِهَا مُسَانِدَةً

٤٧- كَذَلِكَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافُ لَهُ وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ تَكْمِلَةٍ

هذه القاعدة عبّر بعضهم عنها بنظرية التلازم وألا يفصل بين المتلازمات اللغوية وهي درجات بعضها أقوى من بعض فمنها ما هو شديد التلازم لعدم تمام المعنى إلا به كالمبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف له، والصلة والموصول، ومنها دون ذلك كالبديل والمبدل المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

منه، والنعته والمنعوت، والعطف والمعطوف، وأمثلتها ظاهرة مستفيضة.

٤٨- والعطف في المفرد أو في جمل مُرَكَّبَاتٍ بَعْضُهَا لَا تَفْصِلُ
٤٩- وَعِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ فِي الْجُمْلَةِ قَفْ هَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ فِي الْبَابِ رَدْفٌ

□ هذا ضابط خاص بباب العطف وفيه أنه ينقسم العطف في النظم القرآني إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون العطف عطف أفراد أو مفردات، فيكون التلازم اللغوي أو اللفظي شديدا وقويا، وحينئذ لا يصح الوقف بينها أو على أحدها: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِينَ وَالصَّالِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فهنا لا يصح الوقف بين هذه المفردات وإن كانت معطوفة؛ لقوة العلاقة اللفظية.

الثاني: أن يكون العطف عطف جمل كلها تمثل وحدة موضوعية واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]، فهنا جمل معطوفة على بعض، وهي تمثل وحدة موضوعية واحدة، فلا يصح الوقف بينها مراعاة للوحدة الموضوعية المترابطة، التي يضعف الوقف فوتها وترابطها.

الثالث: أن يكون العطف عطف جملة على جملة، وهما يجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى، فاللاحقة كالمنفصلة عن السابقة، وكل جملة من الجمل المعطوفة تحمل معنى مستقلاً غير

محتاج إلى ما بعده: نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾ (١٥٢) وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [الشُّعْرَاءُ: ١٥٣، ١٨٦]، فهنا الجملتان معطوفتان على بعضهما، وجاءت الواو لتفصل بين معنيهما فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الآخر، ومتميز عنه، وحينئذ يجوز الوقف على كل جملة، والاستئناف بما بعدها.

وقد يجتمع في مثال واحد اعتباره عطف مفرد أو عطف جمل بحسب الوقف كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] فإن وقفت على ﴿نافلة﴾ [الإسراء: ٧٩] كان عطف يعقوب على إسحاق من عطف المفرد فلا يصح الفصل، وإن وقفت على ﴿إسحاق﴾ [مريم: ٤٩] وابتدأت ﴿ويعقوب نافلة﴾ [الأنبياء: ٧٢] جاز على معنى: ووهبنا له يعقوب حالة كونه نافلة، حيث قالوا إن النافلة ولد الولد فيكون حينئذ من عطف جملة على جملة يصح الابتداء بها. . فتأمل.

- ٥٠- إِنْ طَالَ وَضِلُّ جَازٌ فَضَلُّ قَاعِدَةٌ لَا تَشْمَلُ الْقَبِيحَ فَارِعَ الْفَائِدَةَ
٥١- كَذَاكَ فِي جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي تُحَوِّجُ لِلْوُقُوفِ عَامِلٌ بِالَّتِي
٥٢- وَمِثْلُهَا قِرَاءَةُ التَّحْقِيقِ نَصٌّ بِكُلِّ ذَا أَوْلُو التَّحْقِيقِ

قال علماءونا: يُغْتَفَرُ فِي طُولِ الْفَوَاصِلِ وَالْقِصَصِ وَالْجَمَلِ الْمَعْتَرِضَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَفِي حَالَةِ جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ وَقِرَاءَةِ التَّحْقِيقِ - مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا، فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي سماه السجاوندي: المرخص ضرورة

○ والأحسن تمثيله بنحو: ﴿قَبْلَ الْمَشْرِيقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]،

وينحو: ﴿الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٧]، وينحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَعَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وينحو: ﴿عَلَّهُدُوا﴾ [الأحزاب: ١٥]، وينحو كل من فواصل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، قال صاحب المستوفى: «النحويون يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع إمكان التام، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقف تام، حسن الأخذ بالناقص؛ كقوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] إن كسرت بعده «إن»، وإن فتحها فإلى قوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩].»

○ ومن أمثلته: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَآتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] إلى قوله: ﴿هِيَآتَ هِيَآتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

٥٣- وَقَفُ التَّعَانُقِ إِذَا وَقَفْنَا فِي وَاحِدٍ فَالْثَانِ صِلُ كُفَيْتَا

يبين هنا أنه إذا كان بين الوقفين مراقبة على التضاد فإنه إذا وقف على أحدهما فلا يوقف على الآخر، ويسمون هذا الوقف: التعانق، أو المعانقة، أو المراقبة، أو التجاذب، ومن أمثلته: نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فمن أجاز الوقف على «لا ريب» لم يجزه على «فيه»، والذي يجيزه على «فيه» لا يجيزه على «لا ريب».

- ٥٤- وَيُمنَعُ الْوَقْفُ بِمَعْنَى مُبْطِلٍ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾ صِلِ
 ٥٥- وَعَكْسُهُ الْمَنَعُ مِنَ الْوَصَالِ فِي مُوْهِمِ الْفَسَادِ وَالْإِبْطَالِ
 ٥٦- كَقَوْلِهِمْ: ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ هُوَ الْغَنِيُّ، وَالْقَوْمُ أَغْنِيَاءُ

أشار في هذه الآيات إلى عدم صحة الوقف على كل ما يفهم منه معنى باطل كالوقف على الإنس من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الدَّارِيَات: ٥٦]، ونحوه الوقف على ما قبل الاستثناء من نحو: ﴿فَاعَلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [مَحَمَّد: ١٩].

وأشار أيضا إلى منع وصل ما يوهم وصله الفساد كوصل ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَكَتُ مَا قَالُوا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨١] حتى لا يُظن أنه من مقولهم كتب ما قالوا.. وكذلك كل موضع فيه الوقف المسمى باللازم ويرمز له في المصحف ميم صغيرة

- ٥٧- قَبْلَ «الَّذِينَ» اسْتَهْرَتْ مَوَاضِعُ فِي سَبْعَةٍ وَامْتَنَعَ الْوَصْلُ فَعُورًا

○ يتعين الوقف على ما قبل (الذين) في المواضع السبعة التالية:

- ١- ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٢١].
- ٢- ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ [البقرة: ١٤٦].
- ٣- ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ [الأنعام: ٢٠].
- ٤- ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].
- ٥- ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَجَرُوا﴾ [التوبة: ٢٠].

٦- ﴿الَّذِينَ يَحْمُرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الفرقان: ٣٤].

٧- ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧].

وإنما وجب الوقف على ما قبل هذه الموصولات؛ لأن وصلها بما قبلها يوهم كونها نعتا له، وهذا ينافي المعنى المراد، كما هو ظاهر لمن تدبر الآيات المذكورة.

٥٨- تَحْدِيدُ أَنْوَاعِ الْوُقُوفِ يُعْتَبَرُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أُمُورٍ تُخْتَصَرُ
٥٩- رَوَابِطُ لَفْظِيَّةٌ وَالْمَعْنَى وَالثَّلَاثُ السِّيَاقُ فِيهِ الْمَعْنَى

□ يعتمد تحديد نوع الوقف وحكمه على ثلاثة أركان:

١- الروابط اللفظية.

٢- المعنى الخاص بكل عبارة.

٣- السياق العام، أو الموضوع للآيات أو الآية

وهذه من القواعد النافعة للمبتدئين وللمتقدمين؛ إذ بها يعرف موازين العلماء في الحكم على الوقوف، ويدرك قدر المتكلمين في مسائلها وأحكامها.

٦٠- وَرُبَّ وَفٍّ صَحَّ فِي رِوَايَةٍ مُمْتَنِعٍ فِي غَيْرِهَا لِغَايَةِ

وهذه من لطائف الوقوف وقواعدها المستحسنة، فقد يصح الوقف في قراءة ويتعين الوصل لغيرها بحسب الإعراب والمعنى.

□ مثاله قراءة الجمهور ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]

بالرفع، وقرأ حفص بالنصب، قال الاشموني في الوقف على ﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ [الحج: ٢٥] حسن، إن رفع «سواءً» مبتدأ، وما بعده جملة في محل رفع خبر وكذا إن جعل خبراً مقدّماً، و«العاكف» مبتدأ مؤخرًا، وبالرفع قرأ: العامة، وليس بوقف لمن نصب «سواءً» مفعولاً ثانيًا، لـ«جعلناه»، وهو حفص.

□ ومثلها من قرأ «إِنَّ» الاستئنافية بالكسر في ، ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] ، ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ﴾ [وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ] [١٩] ، [الأنعام: ٥٤] ، [الأنفال: ١٩] ونحوها، فكل من كسرهما ابتداءً بها، وكل من فتحها وصلها.

ومنه ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [التور: ٥٨] فمن رفعها على الابتداء بدأ ومن نصبها على الإبدال من «ثلاث مرات» وصل وهو مبحث نفيس تزخر به المُثَلِّ . . وللاستزادة ينظر في كتاب «أثر القراءات في الوقف والابتداء» للشيخ محمود بن كابر الشنقيطي.

٦١- يَخْتَلِفُ التَّفْسِيرُ حَسَبَ الْوَقْفِ كَالْوَاوِ هَلْ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ عَطْفِ

من القواعد المهمة في هذا الباب أن من أسباب اختلاف الوقف بين العلماء اختلافهم في تفسير الآية، وقد مثل الناظم هنا بمثال من أشهر أوجه الخلاف بين المفسرين وهو الخلاف في الواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] هل هي للاستئناف أم للعطف؟

فمن جعلها معطوفة على لفظ الجلالة قبلها وصل، وذلك بحسب ما مرّ من قاعدة العطف حيث بيّنا وجوب الوصل بين المفردات المعطوفة

بعض، ومن جعلها للاستئناف وقف على لفظ الجلالة إذ المعنى عنده أنه لا يعلمها إلا الله فحسب، ومنشأ الاختلاف في المعنى عائد على تأويل لفظ «تأويله» فمن حققها بمعنى التفسير عطف ووصل، ومن فسرها بما يؤول إليه الأمر في المستقبل خصه بالله تعالى ووقف.

٦٢- وَقَفُ التَّعَسُّفِ مِنَ الْمَذْمُومِ وَضَبُّهُ يَرْجِعُ لِلْعُلُومِ

قال ابن الجزري: «ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء أو يتناوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن لا يعتمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعني الأتم، والوقف الأوجه».

وقد ضرب لذلك أمثلة عديدة نكتفي ببعضها:

١- الوقف على ﴿أَمْ لَمْ تَنْذِرْ﴾ والابتداء ﴿هَمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على أن ﴿هَمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة من مبتدأ وخبر.

٢- الوقف على قوله: ﴿وَأَرْحَمَنَّا أَنْتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والابتداء ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء (أي يا مولانا فانصرنا).

٣- الوقف على: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢] والابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا﴾ [النساء: ٦٢]. (أي نقسم بالله إن أردنا...).

٤- الوقف على ﴿وَإِذْ قَالَ لَقْمَنٌ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تَشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] والابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَلَّفَ الشَّرْكَ﴾ [لقمان: ١٣] على معنى القسم كالمثال السابق.

٥- ﴿فَأَنْتَقِمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ [الرؤم: ٤٧] أي وكان انتقامنا حقا. والابتداء ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرؤم: ٤٧] بمعنى لازم أو واجب. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

٦- ومن ذلك أيضا قول بعضهم: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً﴾ [١٨] [الإنسان]:
 [١٨] أن الوقف على «تسمى» أي عينا مسماة «معروفة» والابتداء «سلسيلا»
 هكذا جملة أمرية (أي مبدوءة بفعل أمر) فعلها: «سل» بمعنى اسأل، و
 «سيلا» أي طريقا موصلة إلى إليها.

يقول ابن الجزري تعليقا على هذا الوقف: «وهذا مع ما فيه من
 التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة».

٧- ومنه أيضا تعسف بعضهم إذا وقف على وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 وَيَبْتَدِئُ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤]، ويبقى الفعل «يشاء» بغير
 فاعل وتكون جملة الابتداء بعدها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

٦٣- وَلَمْ يَجُزْ تَجَاوُزُ اخْتِيَارِي وَالْوَقْفُ بَعْدَهُ عَلَى اضْطِرَارِي

من القواعد المهمة في هذا الباب: أنه لا يصح تجاوز وقف صحيح
 معتبر ثم يُرْخِي القارئ عنان سيره عند مكان لا يصح فيه الوقف، وقد
 يفعل بعضهم ذلك جهلا بمحل الوقف، وقد يفعله آخرون لسوء تقدير
 في مدى النفس وظنه إمكان تمام الوصل ثم يضطر لوقف غير
 صحيح، فهو إما عائد للجهل، أو لنقص المهارة

○ ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي
 وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥]. فالوقف
 على «وأخي» صحيح معتبر، فبعض من لا فقه له يتجاوزه ثم يقف
 على ﴿فَافْرِقْ بَيْنَنَا﴾ [المائدة: ٢٥] وأنت عالمٌ بعدُ بفساد ذلك وشناعة
 المعنى.

٦٤- وَأَحْسَنُ الْوُجُوهِ فِي الْوُقُوفِ مُقَدَّمٌ لَدَى اسْتِوَا الصُّفُوفِ

هذه القاعدة عبر بعضهم عنها بلفظ: إذا تقاربت الوقوف فيوقف على أحسنها، ولا يجمع بينها:

نحو قوله تعالى: ﴿فَأُورِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (٣١) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴿[المائدة: ٣١-٣٢] فهنا يوجد وقف على كل من: «أخي» و﴿مِنْ النَّادِمِينَ﴾ و«أجل ذلك» فنلاحظ أنّ الوقوف هنا متقاربة وقد أشار الأشموني إلى أنه يختار أحسنها ولا يجمع بينها، وهذا فيه توافق مع ما ذكره ابن الجزري في نشره ضمن التنبيهات في فصل الوقف والابتداء، حيث نبه على أنه لا يغتفر الوقف ولا يحسن في حال قصر الجمل وتقاربها، حتى ولو لم يكن التعلق لفظيا إلا في حالات محددة؛ كجمع القراءات، وقصد التعليم، وإظهار ما في الوقوف من البيان والتنبيهات الخفية، فإذا كان القصد كذلك فإنه يصح الوقف المتقارب ولو على كلمة واحدة.

وهذه قاعدة في الترجيح بين الوقوف الحسنة.

٦٥- وَالْوُقُوفُ فِي رُؤُوسِ الْآيِ سُنَّةٌ تَفْصِيلُهَا آتٍ، لِرَبِّي الْمِنَّةُ

من القواعد المهمة في هذا الباب: أن الوقف على رؤوس الآي، وهذا القدر من القاعدة متفق عليها في الجملة، وهناك تفصيل واختلاف في بعض فروع القاعدة، ولأهميتها فصل لها فصلا سيأتي ذكره.

٦٦- وَتَرَكْ عَدَّ آيَةٍ فِي مَوْضِعٍ لِقَارِيٍّ، لَا يَلْزَمُ الْوَصْلَ فَعِ

معنى القاعدة: أنه ربما خالف قارئ غيره في عدّ موضع ما رأس آية، فمن عدّها رأس آية فهذا سبيله القاعدة الأنفة، ومن لا يعدّها رأس آية فهذا يبين الناظم أنّ له أن يقف بها لصحة المعنى لا لكونها رأس آية عنده، أي فلا يلزمه الوصل لأنها ليست رأس آية عنده.

□ ومثاله: لم يعدّ المدني الأول قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢] وعليه فنافعٌ مثلاً ليس هنا موضع رأس آية عنده، ومع هذا فلا يلزمه الوصل بل له أن يقف لتمام المعنى وتعبير الناظم **(لا يلزم الوصل)** يُشعر باستحباب الوصل تمييزاً عن غيره ممن وقف لرأس الآية.

٦٧- بِحَسَبِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ يُوقَفُ، لَا تَعَكِسُ لِذَا التَّفْسِيرِ

هذه قاعدة مهمة وخلصتها: أن الوقف تابعٌ لصحة المعنى وفهم اللغة وقواعد التفسير، لا أنّ هذه الأشياء تابعة للوقف، وعليه فلا بد من ضرورة مراعاة هذه المعايير عند اعتماد وقفٍ ما وتجويزه.

من أوضح الأمثلة على ذلك ما ذكره نظام الدين النيسابوري بقوله: «قوله: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣] يمكن تفسيره بحيث يكون الوالدان والأقربون وارثين وبحيث يكونان موروثاً منهما.

والمعنى على الأول: لكل أحد جعلنا ورثة في تركته. ثم إنه كأنه المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قيل: ومَنْ هؤلاء الورثة؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون؛ فيحسن الوقف على قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦]..

وأما على الثاني، فإما أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، أي: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالى، أي: ورثة».

فأنت تلاحظ أنه على المعنى الأول يكون الوقف على «ترك» كافيا، وعلى المعنى الثاني يكون قبيحا؛ لأن ﴿أَوْلَادَانَ وَأَقْرَبُونَ﴾ [النِّسَاء: ٧] فاعل «ترك»، ولا يفصل بين الفعل وفاعله.

٦٨- وَيَنْبَغِي التَّرْكُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مُضَحَفٍ مُعْتَمِدٍ
٦٩- لِكُلِّ قَوْمٍ وَجْهَةٌ مُعْتَبَرَةٌ تُسَعِفُهَا قَوَاعِدُ مُقَرَّرَةٌ

يشير الناظم إلى مسلكٍ يصحّ قاعدة في هذا الباب وهو إقرار كل أهل بلد بما ارتضوه في مصاحفهم من اجتهاد أحد علماء الوقف والابتداء واعتمادهم لاختياراته، وهذه نتيجة حتمية لكون هذا الفن من قبيل الاجتهاد لا من قبيل التوقيف النصي في الشرع وعليه فقد انقسم الناس في عصرنا بحسب هذه الاجتهادات إلى ثلاثة مذاهب.

○ **فذهب المغاربة** عموما إلى اعتماد وقف الإمام الهبطي، واتفقوا على وضع علامة «صه» كعلامة موحدة في جميع أماكن الوقف، ومعناها اسكت، ووضعوها على آخر حرف من الكلمة التي يوقف عليها، وعلى الرغم من بعض المآخذ والاستدراكات بل النقد الشديد أحيانا من البعض على بعض أماكن اختيارات الهبطي؛ فإن المغاربة تمسكوا بها بل عللوها ووجهوها ودافعوا عنها باستماتة، وبعض

التعليلات تحمل معاني جميلة وبعضها لا يخلو من تكلف

○ **والمذهب الثاني** مذهب الأتراك والشرق الأقصى وشبه القارة الهندية، وقد اختار واعتمد أماكن وعلامات وقوف الإمام السجاوندي رحمته الله وإن كان بعض العلماء قد ذكر أن الإمام السجاوندي قد توسع كثيرا في أماكن الوقف.

○ **وأما المذهب الثالث** فهو مذهب المشاركة، وقد اختلفت مصاحف المشاركة اختلافا كبيرا في أماكن الوقف، والمشرق يقصد به المشرق العربي، فقد اتفق معظمهم على علامات الوقف في بداية الطباعة وهي ست علامات؛ الوقف اللازم، ويرمز له بـ«ميم» صغيرة، والوقف الممنوع، ويرمز له بـ«لا»، والوقف الجائز وهو مستوي الطرفين، ويرمز له بـ«جيم»، والوقف الجائز مع أن الوصل أولى، ويرمز له بـ«صلى»، والوقف الجائز مع أن الوقف أولى، ويرمز له بـ«قلى»، ووقف التعانق ويرمز له بست نقاط؛ ثلاثة على كل من الكلمتين التي يجوز الوقف على كل واحدة منهما، ولكن لا يوقف عليهما معا.

وقد طبع الأزهر مصحفا اكتفى فيه بعلامتي «جيم» للجائز مطلقا باختلاف درجاته، و«ميم» للوقف اللازم.

وفي الطبعة الأخيرة من مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف حذفت علامة الوقف «لا» لعدم استيعاب علامة الوقف «لا» لجميع المواضع المتشابهة بل والمتطابقة، ولو وضعنا علامة «لا» بين كل مبتدأ وخبره وفعل وفاعله وشرط وجوابه وكل عامل ومعموله لامتأ المصحف بهذا الرمز، ولو تُرك البعض ووضع البعض لكان فيه تفريق بين المتماثلين، فصحّ أن يحذف الجميع.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

٧٠- قَلَّدَ إِلَى أَنْ تُحْسِنَ التَّرْجِيحَا وَتَعْرِفَ الضَّعِيفَ وَالصَّحِيحَا

هذا ضابط مهم لكل من لا يستقل بمعرفة وجه المعنى ومعرفة التفسير واختلاف الأعراب فله أن يقلد من شاء ممن يُحسن ذلك بحقه، وهذا الضابط هنا يشير إلى الأفراد والذي قبله يتصل بالأمم والجماعات.

٧١- عَشْرُونَ مِنْ قَوَاعِدِ وَضَابِطِ فَرَاعِهَا كُلاًَّ وَكُنْ بِضَابِطِ

وذلك لأن العمل ثمرة العالم، فينبغي أن يتفقد القارئ مواطن التطبيق ليكون في هذا الفن من أهل التحقيق.



فصل في الوقوف على رؤوس الآي

قال الناظم وفقه الله عز وجل :

- ٧٢- وفي رؤوسِ الآيِ مذهبانِ الوُفْقُ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الثَّانِي
٧٣- رِعايَةُ المَعْنَى، فَإِنْ تَعَلَّقَا لَأَسِيْمَا الشَّدِيدُ صَلُهُ مُطْلَقًا
٧٤- «كَيْعْرُجُونَ»، «لِلْمُصَلِّينَ» صَلِ وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مُشْكِـلِ

خصص الناظم فصلا في حكم الوقف على رؤوس الآي والذي يتجه قبل ذكر الخلاف تأصيل المسألة بذكر أن الوقف في الأصل على رؤوس الآي سنة نص عليها غير واحد من أهل العلم أخذًا من حديث أم سلمة الآتي ذكره.

وإنما محل النزاع فيما لا يتم معناه بالوقف على رؤوس الآي فيه أو يفسد المعنى بالتزام الوقف فيه كالوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] ومثله الابتداء من قوله تعالى: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢] وكذلك فيما يتصل بما بعده اتصال الشرط بالجزاء نحو: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الأنعام: ١٤] فذهبت طائفة من أهل العلم إلى سنية الوقف مطلقا وإن ترتب ما ذكر.

قال ابن الجزري رحمته الله: «عَدَّ بَعْضُهُمُ الْوَقْفَ عَلَى رُءُوسِ الْآيِ فِي ذَلِكَ سُنَّةً، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَالُوا: الْأَفْضَلُ الْوُقُوفُ عَلَى رُءُوسِ الْآيَاتِ، وَإِنْ تَعَلَّقْتَ بِمَا بَعْدَهَا. قَالُوا: وَاتَّبَاعُ هَذَا رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَسُنَّتِهِ أَوْلَى» انتهى من «النشر في القراءات العشر» (١ / ٢٢٦).

واستدلوا على ذلك ما ثبت في السنة من كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي.

- فروى أبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) - واللفظ له - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ثُمَّ يَقِفُ».

قال ابن الجزري رحمته الله: «حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ».

«النشر في القراءات العشر» (١ / ٢٢٦)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

قال الملا علي القاري رحمته الله: «(يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ)، أَي: يَقْرَأُ بِالْوَقْفِ عَلَى رُءُوسِ الْآيَاتِ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وُقُوفُ الْقَارِي عَلَى رُءُوسِ الْآيَاتِ سُنَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مُتَعَلِّقَةً بِالْأُولَى تَعَلَّقَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ» انتهى من «الفتاوى الكبرى» (٥ / ٣٣٤).

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى وجوب مراعاة المعاني والمنع من الوقف على رؤوس الآي حينئذ.

وأنقل هنا نصّ سؤال وجواب بتمامه محرر لشيخ الميمون فضيلة الشيخ الدكتور محمد الأهدل فقال حفظه الله ما نصه:

هل يجوز الوقف على نحو قوله تعالى: (فويل للمصلين) وأمثاله من رؤوس الآي مما هو شديد التعلق بها بعده؟

○ للإجابة على هذا السؤال نعرض أقوال بعض الأئمة المتقدمين:

قال الإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ): «ومن هذا النوع من القبيح أيضاً الوقف على الأسماء التي تبين نعوتها حقائقها، نحو قوله: (فويل للمصلين) وشبهه؛ لأن المصلين اسم ممدوح محمود لا يليق به «ويل»، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]». «المكتفى في الوقف والابتداء» (ص ١٥١-١٥٢).

وقال الإمام علي السخاوي (ت: ٦٤٣هـ): «فإن هذه الفواصل إنا أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها؟ ألا ترى أن تقابل: ﴿بِمُصِطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] تقابل: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١]، وكذلك: ﴿الْأَكْبَرُ﴾ [الغاشية: ٢٤] تماثل: ﴿مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣]، إلا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه، كقوله ﴿وَوَكَّلْ﴾: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ لأن المراد: فويل للساھين عن صلاتهم، المرآين فيها، فلا يتم هذا المعنى إلا بالوصل». «علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء» (ص ٦٧٣-٦٧٤).

وقال الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ): «وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى نحو الوقف على

«إن الله لا يستحي، فبهت الذي كفر والله، وإن الله لا يهدي، ولا يبعث الله، وللذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله، وفويل للمصلين» فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطراراً لانقطاع النفس أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه». «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

وقال الإمام القسطلاني (ت: ٩٣٢هـ): «وأما الحسن: فيحسن الوقف عليه، لا الابتداء بلا حقه؛ لتعلقه به، كالوقف على «الحمد لله»؛ لأن تاليه غير مستغن عنه، إلا أن يكون رأس آية، وأمن اللبس». «لطائف الإشارات»، (ص ٢٥٢).

وقال الإمام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ): «ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف، وأن يقف على أواخر الآي إلا ما كان شديد التعلق بها بعده». «المقصد لتلخيص ما في المرشد».

إلى هنا نقل الشيخ عن الأنصاري وتمامه: «إلا ما كان شديد التعلق بما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَزَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]، وقوله: ﴿لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]؛ لأن اللام في الأول واللام في الثاني متعلقان بالآية قبلهما» انتهى.

ثم أكمل الشيخ فقال: وقال العلامة أحمد الأشموني (من أعيان القرن الحادي عشر): «والوقف على «المصلين» قبيح، فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد والويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة المذكورين بعده». «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء»، (ص ٤٣٥). انتهى كلامه حفظه الله

وهذه النقولات نفيسةٌ للغاية كما ترى فبارك الله في الناقل والمنقول عنه.

٧٥- أَمَّا الَّذِي اسْتَدَلَّ بِالنُّصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ، رُدَّ بِالْخُصُوصِ
٧٦- وَكُتِبَ الْوُقُوفِ تَرَعَى الْمَعْنَى وَمَا رُؤُوسُ آيَهَا مُسْتَثْنَى

هذا جواب الطائفة الثانية على استدلال من ذهب إلى سنية الوقف مطلقا وتحريم الجواب إلى أن النصّ المشار إليه في حديث أم سلمة بكل ألفاظه واختلاف رواياته ليس فيه تعميم الحكم على كل آي القرآن التي منها محل النزاع، وإنما غاية الأمر فيه بيان قراءته فيحمل على ما لا يفسد المعنى بالوقف فيه، بل ذهب بعض أهل العلم إلى أن الحديث ليس نصّا في الوقف على رؤوس الآي فمعنى الروايات دل على التمهل والترسل في القراءة وإن أمكن أن يستنبط من ذلك مراعاة الوقوف عند تمام المعاني فلا بأس كما فعله بعض العلماء كابن النحاس والسخاوي، وأما القول بأن النبي ﷺ كان يواظب على ذلك ويعممه على كل آية فلا يساعده النقل ولا يؤيده المعنى وصنيع القراء وكتب الوقف تدل على مراعاة المعنى.

قال صاحب «رسالة حكم الوقف على رؤوس الآي وتخريج الحديث الوارد فيه» - أبو محمد المطيري: «ولهذا فإن أكثر القراء صاروا إلى مراعاة المعنى، وإن لم يكن رأس آية كما نقله عنهم الزركشي رحمته الله تعالى فإنه قال: «واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية» أ. هـ

وإليه يشير قول السخاوي «وأجاز جماعة من القراء الوقف على رؤوس الآي عملاً بالحديث» أ. هـ

وفي كلام الداني رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك لأنه حكى الوقف على رؤوس الآي عن جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين وكل هذا يدل على أن أكثرهم لم يره، وهو الذي يدل عليه تصرف علماء الوقف في كتب الوقف والابتداء فإنهم يجعلون رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعدها بما قبله وعدم تعلقه، ولذا كتبوا «لا» فوق الفواصل كما كتبوه فوق غيرها ومع أن أكثر القراء إنما يراعون المعاني، فهم يقفون لمراعاتهم المعاني على رؤوس الآي غالباً لأنهن في الغالب مقاطع ينتهي إليهن المعنى كما تقدم.

٧٧- وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَ حَلًّا وَسَطًا الْوَقْفُ ثُمَّ الْوَصْلُ يَنْفِي الْغَلَطَا

هذا المذهب في الحقيقة ليس قولاً ثالثاً، إنما هو محاولة جمع القولين السابقين، ومآله عند التحقيق إلى القول الثاني وهو الوصل في حالة فساد المعنى؛ لأن قصاره الوقف على الآية ثم الوصل وماذا بعد؟! ليس هناك جديد كما ترى. . على أنني لم أقف بحسب بحثي المتواضع على أحدٍ من المتقدمين نصّ عليه لكنه مذكور في كتب المعاصرين واعتمدوه حلاً وسطاً بين الفريقين. . والله أعلم



باب في قواعد الابتداء

قال الناظم وفقه الله رحمه الله :

٧٨- البَدْءُ فَرْعُ الْوَقْفِ فِي أَقْسَامِهِ لِذَلِكَ قَلَّ الْخَوْضُ فِي أَحْكَامِهِ

المعنى أن الابتداء قسيم الوقف، إذ الابتداء المعني هنا هو الناشئ بعد وقف، فلا ابتداء إذن إلا بعد وقف، ولا وقف إلا بعد ابتداء، ولهذا تجد كُتِبَ الوقف والابتداء تعوّل على فهم الابتداء من خلال الاستفاضة في شرح الوقف وأحكامه باعتبار الابتداء ناشئاً بعد الوقف ضرورة.

٧٩- لَا يَرِدُ الْوُجُوبُ وَالْحَرَامُ فِي مُبْتَدَأٍ بِهِ كَمَا فِي الْوَقْفِ

هذه القاعدة مرّت في قواعد الوقف، وما قيل هناك يقال هنا.

٨٠- مَا لَا تَعَلَّقَ لَهُ بِمَا سَبَقَ صَحَّ بِهِ الْبَدْءُ وَإِنَّهُ الْأَحَقُّ

القاعدة الثانية: يحسن الابتداء بكل كلمة لا تتعلق بما قبلها، وهذه قاعدة عامة أشار إليها أبو العلاء الهمداني العطا وإلى فروعها، وإذا كان ابن الأنباري يعد أول من أفاض في الكلام على قواعد ما لا يتم الوقف عليه = فإن الهمداني هو أول من أفاض في الكلام على قواعد ما يحسن الابتداء به، وشاركه بعض الأئمة في ذكر بعض فروعها، المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ومن فروع هذه القاعدة وأمثلتها :

- ١- يحسن الابتداء بـ(ألا) المخففة، وهو تنبيه وافتتاح للكلام: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخَفُوا مِنْهُ﴾ [هُود: ٥].
- ٢- بحسن الابتداء بالنداء: نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [فَاطِر: ٣].
- ٣- بحسن الابتداء بالاستفهام؛ لأنه يقتضي صدر الكلام، وهو أنواع:
 - أ- الهمزة: نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَوْ السَّمَاءُ﴾ [التَّازِعَات: ٢٧].
 - ب- هل: وهو حرف استفهام يدخل على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُّغْنُونَ عَنَّا﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢١]. فإن تعلق بما قبله لم يحسن الابتداء به: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرَّعْد: ١٦].
 - ج- يحسن الابتداء بكلمة ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤] وهكذا في كل ما لا تعلق له بما بعده.

٨١- وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ وَقِفُّ عِنْدَهُ يُمْنَعُ الْإِبْتِدَاءُ مِمَّا بَعْدَهُ

معنى القاعدة الثالثة: إذا اضطر القارئ إلى الوقف إما لانقطاع نفس أو غيره فإنه يقف على أي موضع جاء، فإن كان وقفه على موضع لا ينبغي الوقف عليه في حال الاختيار فلا يصح أن يبتدئ بما بعده وعليه الابتداء بالكلمة الموقوف عليها إن كان ذلك لا يغير المعنى، فإن كان ذلك يغير المعنى فليبتدئ بالكلمة التي قبلها ليصح به المعنى المراد في الآية: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وَلِأَبْوَيْهِ ﴿النِّسَاءُ: ١١﴾ فإن وقف على ذلك اضطرارا أو خطأ أفاد معنى خاطئا، وهو أن مقدار النصف مستحق للبت وللأبوين، فوجب على القارئ أن يرجع ويصلح ما أفسده وقفه، فيقف على «النصف»، ويستأنف من «ولأبويه»؛ إذ الأبوان مستأنفان لما يجب لهما مع الولد ذكرا كان أو أنثى، واحدا كان أو جمعا.

فإن كان القارئ وقف على كلمة تقدمها حرف نهي، أو حرف نفي، أو حرف نصب، أو حرف جزم، فإن ابتداء بتلك الكلمة فليذكر الحرف الذي تقدمها.

٨٢- وَكُلُّ مَا تَمَّ بِهِ الْكَلَامُ فَالِإِبْتِدَاءُ بَعْدَهُ تَمَامٌ

القاعدة الرابعة: كل ما جاز الوقف عليه لتمام الكلام جاز الابتداء بما بعده: وهذه قاعدة مهمة جاءت في طيات التنبيهات التي نبه عليها ابن الجزري في باب الوقف والابتداء في النشر، لكنها لم تأت بهذه الصيغة، بل جاءت هكذا: «قول أئمة الوقف: لا يوقف على كذا، معناه: ألا يبتدأ بما بعده؛ إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده» حيث أوردها ابن الجزري جملة تعليمية لقول علماء الوقف والابتداء السالف، واستدراكا على إكثار السجاوندي من كثرة الوقف الممنوع.

ولكن ذكر بعض أهل العلم أنه لا بد من إضافة قيدٍ للقاعدة السابقة فتصير كل ما أجازوا الوقف عليه [لتمام الكلام] أجازوا الابتداء بما بعده، وذلك لإخراج الوقف الحسن عند من اعتبره تمّ به الكلام ولا يصحّ البدء بما بعده كما مرّ في تعريف الوقف الحسن.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

- ٨٣- لَمْ يُغْتَفَرْ فِي الْبَدءِ مَا يُغْتَفَرُ وَقَفًّا، لِأَنَّهُ هُنَا مُخَيَّرٌ
 ٨٤- فَعِنْدَ وَقْفٍ لِاضْطِرَارٍ يَبْتَدِي بِالْأَقْرَبِ الْأَنْسَبِ لَمْ يَبْتَعِدِ
 ٨٥- إِلَّا إِذَا طَالَ مَحَلُّ الْعَوْدَةِ فَالْبَدءُ لِلضَّرُورَةِ الْمَوْجُودَةِ

القاعدة الخامسة: لا يغتفر في الابتداء ما يُغتفر في الوقف، لأن الوقف قد يأتي اضطرارياً، ولكن الابتداء لا يكون إلا اختيارياً فالقارئ في سعة من أمره يبدأ حيث شاء ولكن الوقف قد تُلجئه الضرورة إلى حيث لا يشاء وعليه فإن وقف ضرورة حيث لا وقف لزمه الابتداء من أقرب معنى صحيح، على أن هذه القاعدة - كشأن القواعد - أغلبية، فقولهم: البدء لا يكون إلا اختيارياً لا بد من تقييده بالغالب، فبعض المواضع قد يُضطر القارئ فيها إلى الابتداء مع عدم صحة المعنى لطول المقطع وضيق النفس دون قراءته تاماً من أوله وذلك نحو: «وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة...» إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨] فإنه يتعذر في الأعم الغالب قراءته تاماً، ولا يقال ههنا رؤوس آي، فقد أسلفنا في فصل رؤوس الآي أن أكثر القراء يراعون في الوقف تمام المعاني، ولكنه هنا متعذر كما رأيت.

- ٨٦- لَا بَدءٌ مِمَّا يَنْقُضُ الْمَعْنَى نَحْوَ «وَيَاكُم» فِي الْإِمْتِحَانِ

القاعدة السادسة: لا يجوز الابتداء بما يُفهم معنى فاسداً غير مراد كالابتداء من ﴿وَيَاكُم أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ في سورة الممتحنة، وتقرير القاعدة ظاهرٌ بين بحمد الله.

٨٧- الْبَدْءُ بِالْأَعْشَارِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى ارْتِبَاطِ لَيْسَ بِالْمُعْتَبَرِ

القاعدة السابعة: إذا ابتدأ القارئ قراءته بعد قطع من وسط السورة فليبتدئ بكلام مترابط المعنى، ولا يتقيد بالأعشار والأجزاء فإنها قد تكون في وسط الكلام المرتبط: نحو الجزء الذي يبدأ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣]، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [النمل: ٥٦]، وفي قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧١]، ﴿إِنَّمَا أَصْدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ [التوبة: ٩٣]، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]، ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ﴾ [الكهف: ٧٥] ونظائره كثيرة في كتاب الله، فكل هذا وشبهه ينبغي أن لا يبدأ به، ولا يوقف عليه؛ فإنه متعلق بما قبله.

٨٨- وَآيَةٌ أَوْلَاهَا الْجَلَالَةُ فَبَعْدَ عَوْدِ تَنْبَغِي الْبِسْمَلَةِ

القاعدة الثامنة: معلومٌ أنه يحسن الابتداء بالاستعاذة والبسملة إذا كان الابتداء من أوائل السور غير براءة ففيها الاستعاذة فقط، أما إذا كان من أواسطها فيلزم الإتيان بالاستعاذة، وأما البسملة فهو مخير في الإتيان بها، ويحسن الإتيان بالبسملة بعد الاستعاذة عند البدء بآيات تصدرها لفظ الجلالة أو ضمير يعود إليه: نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ﴾ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

مَعْرُوشَتٍ ﴿ [الأنعام: ١٤١] ؛ لأن وصل الاستعاذة من غير بسملة بأوائل هذه الآيات يفسد المعنى؛ لإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان لا إلى الرحمن، تعالى الله عن ذلك.

٨٩- كُلُّ ابْتِدَاءٍ غَامِضٍ مَا اشْتَهَرَ وَخَالَفَ التَّفْسِيرَ وَالْمُقَرَّرَا
٩٠- سَمَّوُهُ بِالْغَرِيبِ فِي ابْتِدَاءٍ لَا تَتَّبِعُ تَعَسُفَ الْقُرَاءِ

القاعدة التاسعة: كل ابتداء بعد ذكره أو إعرابه أو تأويله فخالف ما اشتهر عند أهل الوقف أو اللغة أو التفسير فهو غريب:
□ وهذه القاعدة تنقسم فيها الأمثلة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما بعد ذكره في كتب الوقف:

○ ومن الأمثلة التي تدرج تحته:

١- الوقف على ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةَ﴾ [الرُّوم: ٢٥]، والابتداء ﴿مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ [الرُّوم: ٢٥]، اختاره يعقوب وقال: «فهذا الوقف الذي يحق على العالم علمه»، والمعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض على التقديم والتأخير.

وخالفه علماء الوقف أمثال: أبي حاتم وأبي جعفر وأبي عمرو والسجاوندي والأشموني على أنه ليس بوقف؛ لأنه لم يأت جواب إذا، ولأن المعنى: إذا دعاكم خرجتم، وإذا الثانية التي للمفاجأة عائدة إلى الأولى.

٢- الوقف على ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فَاطِر: ١١]، والابتداء ﴿خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ ﴿١٩﴾

[عَبَسَ: ١٩]، لإتباع خبر خبرا بلا عطف، وذلك على تقدير: من أي شيء المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

خلقه؟ فجاء الجواب: خلقه من نطفة.

وهذا الوقف اختاره السّجاوندي ورمز له بالوقف المطلق، كما اختاره الهمذاني ورمز له بالوقف الحسن، إلا أن بقية أئمة الوقف لم يشيروا إليه، وذكروا أن الوقت الكافي على تمام الآية «فقدّره»؛ لتعلق «من نطفة» بالبيان والمقابلة لما بعده من الأطوار.

القسم الثاني: ما بعد إعرابه في كتب اللغة:

○ ومن الأمثلة التي تدرج تحته:

١- الوقف على ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آئِيَةٌ أَكَادٌ﴾ [ظه: ١٥] والابتداء بـ ﴿أَخْفِيهَا لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ ﴿١٥﴾ [ظه: ١٥] وذلك بتقدير إضمار الخبر: أكاد أظهرها أو آتي بها لقبها، ودل «آتية» على آتي بها، ثم «أخفيها على الابتداء؛ لأن الله أخفى الساعة التي هي يوم القيامة ليكون الإنسان يعمل والأمر عنده مبهم ولا يؤخر التوبة وعلى كلا المعنيين لا يصح الوقف على «أكاد» لأنها من النواسخ التي لا يصح الوقف عليها دون معموليها، كما أنها إذا وصلت بما قبلها ووقف عليها كان معنى الجملة نابيا لا يليق ببلاغة القرآن، وأكثر القراء وعلماء الأداء على الوصل، وإنكار الوقف.

القسم الثالث: ما بعد تأويله في كتب التفسير:

○ ومن الأمثلة التي تدرج تحته:

١- الوقف على «في»، والابتداء ﴿أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ ﴿٤٣﴾ [النَّازِعَات: ٤٣]؛ وذلك لأن «في» خبر لمبتدأ مضمّر تقديره: فيم هذا السؤال، ثم يتبدأ بالإخبار: أنت يا خاتم الأنبياء إرسالك ذكر من ذكراها، وعلامة

من علاماتها، وهو دليل على دنو الساعة للاستعداد لها. وعورض هذا التأويل بأنه كلام حسن لولا أنه يخالف الظاهر، ومفكك لنظم الكلام. والتأويل عند الجماهير: أن «فيم» خبر مقدم، و«أنت» مبتدأ مؤخر، و«من ذكراها متعلق بما تعلق به الخبر، والمعنى: أنت في أي شيء من ذكراها؛ أي: ما أنت من ذكراها لهم وتبيين وقتها في شيء، وليس علمها إليك ولا إلى أحد من الخلق.

٢- الوقف على ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾ [القصص: ٢٥]، والابتداء ﴿عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ قَالَتْ﴾ [القصص: ٢٥]، فيتعلق «على» بـ«قالت» وذلك على التقديم والتأخير.

وهذا من الغريب في الوقوف؛ لمخالفته المعنى المجمع عليه من أهل التأويل: أنها جاءت تمشي مستترة، وقيل: بكم قميصها، وقيل: بدرعها، وأن الحياء مقترن بمشيها واضعة ثوبها على وجهها، ليست بسلفع «سليطة» من النساء ولاجة خراجة.

٩١- والفِضْلُ بَيْنَ الْأَمْرِ ثُمَّ النَّهْيِ	كالفِضْلِ بَيْنَ مُثَبِّتٍ وَالنَّفْيِ
٩٢- كَذَاكَ بَيْنَ خَبَرٍ وَإِنْشَاءٍ	وَالْعَكْسُ فَأَفْصَلْنَهُمَا كَمَا تَشَاءُ
٩٣- كَذَا أَرْدُوَاجٍ مِثْلُهُ «تُضِلُّ»	«تُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ» مَعَ «تُذِلُّ»
٩٤- وَعِنْدَ تَقْسِيمَاتِهِ فَلْتَفْصِلَا	كَمَا أَتَى فِي قَوْلِهِ «يَمْشِي عَلَى»

هذه قواعد كلية في هذه المعاني المذكورة فيصح:-

- فصل الأمر عن النهي: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١].
- وفصل النهي عن الأمر: ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ﴾ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَى رَبِّكَ ﴿ [الْقَصَصُ: ٨٧] .

- وفصل الخبر عن الإنشاء: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ [البقرة: ١١٩] على قراءة الأمر .

- وفصل الإنشاء عن الخبر: ﴿ وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴿٣٦﴾ [البقرة: ٣٦] .
وقوله: «كذا ازدواج»

قال ابنُ الجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣هـ) في «النشر»: «سابعها: ربما يراعى في الوقف الازدواج فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً وذلك من أجل ازدواجه نحو «لها ما كسبت - مع - ولكم ما كسبتم» ونحو «فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه - مع - ومن تأخر فلا إثم عليه» ونحو «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» ونحو «تولج الليل في النهار - مع - وتولج النهار في الليل، وتخرج الحي من الميت - مع - وتخرج الميت من الحي» ونحو «من عمل صالحاً فلنفسه - مع - ومن أساء فعليها» وهذا اختيار نصير بن محمد ومن تبعه من أئمة الوقف». انتهى

ومثل الناظم بقوله تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ﴿ [الأعراف: ١٥٥] .

وبقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ نُورِيِّ الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكِ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦٦﴾ [آل عمران: ٢٦] .

ويقارب الازدواج المعاني المقسمة التي تشبه العد كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾ [التور: ٤٥] .

- ٩٥- قَدْ يَحْسُنُ الْبَدْءُ وَوَقَّفَ يَقْبُحُ فِي مَوْضِعٍ، وَالْعَكْسُ أَيْضًا يَضِلُّحُ
٩٦- الْبَدْءُ لَمْ يُرْمَزْ لَهُ لِذَاكَ فِي الْعَوْدِ عُسْرٌ هَيِّئِ الْإِدْرَاكَ
٩٧- الْبَدْءُ لَا يَأْتِي اضْطِرَارًا غَالِبًا وَالْوَقْفُ آتٍ لَهُمَا مُصَاحِبًا

□ هذه الآيات الثلاثة التي ختم بها الناظم تبين معالم الفرق بين الوقف والابتداء من جهات ثلاثة:

الأولى: أنه قد يُستحسن البدء في موضع لا يُستحسن فيه الوقف، وقد يستحسن الوقف في موضع لا يستحسن فيه البدء وتوضيحه أنه سبق تقرير أن ما تم به الكلام حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وهنا يذكر أنه ربما اختلف الأمر في بعض المواضع فيفترق الوقف والابتداء في جواز الوقف في موضع ولا يجوز الابتداء بالكلمة الموقوف عليها لفساد المعنى نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الْمُتَحَنَّة: ١] فالوقف هنا صحيح ولكن لا يصح الابتداء بالكلمة الموقوف عليها «وإياكم» لتضمنها معنى فاسدا ظاهرا.

○ ومثال العكس أي مما لا يصح الوقف عليه ولكن يصح البدء به ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] فكلمة «هذا» لا يقف عليها حتى لا يفهم أنها إشارة للمرقد، ولكن يصح البدء بها إشارة إلى وعد الرحمن.

والفرق الثاني بين الوقف والابتداء أن الوقف رُمز له في المصاحف برموز هي علامات يهتدي بها القارئ والابتداء ليس له ذلك، ولذا فهو أعسر من الوقف من هذه الجهة ولذا يخطئ كثير من الناس في موضع المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

العودة حتى لدى بعض من يضبط الوقف، فلا بدّ من إيلاء العود اهتماماً تتوفر همّة القارئ له ويتهياً له في تلاوته، بل ربما صحّ عودٌ وغيره أصحّ منه فيظهر من اختيار القارئ مدى فقهه وحسن مهارته.

الفرق الثالث: أن الوقف يأتي اختيارياً واضطراباً في الأصل، وأما الابتداء فيأتي اختيارياً ولا يأتي اضطراباً إلا على الندرة كما سبقت الإشارة لذلك وسبقت الإشارة إلى فرقٍ رابع وهو ما يرجع إلى التأصيل والاهتمام، فالوقف أكثر حظاً وأكثر تناولاً من الابتداء بسبب كونه فرعاً ناشئاً وأثراً مترتباً على الوقف كما سبق في قول الناظم:

البدء فرع الوقف في أقسامه لذلك قلّ الخوض في أحكامه



باب في ضوابط الوقف على كلمات يكثر دورها

قال الناظم وفقه الله رحمه الله :

٩٨- وَثَمَّ كَلِمٌ كَثُرَتْ وَرُودُهَا إِلَيْكَ عَيْنًا مِنْهَلٌّ وَرُودُهَا

هذه كلمات كثر دورانها في الكتاب الحكيم، وتعلقت بها مسائل تفصيلية في الوقف بها، فخصص لها هذا الباب لبيان أحكامها وبين الورددين في قول الناظم جناس تام فتأمل.

٩٩- مِنْ تِلْكَ: كَلًّا، وَبَلَى، وَذَلِكَا إِلَّا، وَهَذَا، نَعَمَّ، كَذَلِكَ

١٠٠- لَكِنْ وَقَدْ وَسَّعَ فِيهَا الْقَوْلُ سُبْحَانَ، لِلَّهِ عَلَيَّ الطَّوْلُ

وسياتي تفصيل حكم الوقف على كل من هذه الكلمات.

١٠١- كَلَّا ذِهِ اخْتَصَّتْ بِنُصْفِ أَسْفَلِ مَانَزَلَتْ فِي يَثْرِبٍ فَلْتَنْقُلِ

١٠٢- ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَتَتْ تَعْدَادُهَا فِي مُحْكَمٍ قَدْ ثَبَّتَتْ

١٠٣- تَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا أَوْ لِلزَّجْرِ مَعْنَى أَلَا لِإِلْفِتِّاحِ فَادِرِ

ذكر في هذه الثلاثة الأبيات أن كلمة «كَلَّا» اختص وردوها في النصف الثاني من القرآن الكريم، وأوله في أواخر سورة مريم، وآخره في سورة

الهمزة، وأيضا كل ما ورد فيها «كَلًّا» فلم ينزل بالمدينة النبوية. . وقد أشار السيوطي إلى هذين الأمرين فقال:

وما نزلت «كَلًّا» بيثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى وعددها في القرآن الكريم ثلاثة وثلاثون موضعا.

وتأتي بمعنى حقا، وبمعنى الزجر والردع، وبمعنى الافتتاح بها، وقد تحتمل أكثر من معنى بحسب السياق. . وسيأتي التمثيل لهذه المعاني عند حكم الوقف عليها.

١٠٤- قِفْ، لَا تَقِفْ، فَصَلْ بِهَا أَقْوَالَ وَالْأَكْثَرُ التَّفْصِيلُ فِيهَا قَالُوا
١٠٥- إِذَا أَتَتْ رَدًّا لِمَا قَبْلُ فَقِفْ وَصِلْ لِغَيْرِ ذَاكَ، وَالْمَعْرَى عُرِفَ

□ هنا شروع في ذكر حكم الوقف على «كلا» فذكر فيها ثلاثة أقوال:

١- جواز الوقف مطلقا.

٢- منع الوقف مطلقا.

٣- التفصيل.

قال الإمام ابن الجزري رحمته الله في التمهيد: «ثم إن علماءنا اختلفوا في الوقف عليها، فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقا، وبه قرأت على شيخنا أمين الدين عبد الوهاب، الشهير بابن السلار، ومنهم من منع الوقف عليها مطلقا، وهو اختار شيخنا سيف الدين ابن الجندي، ومنهم من فصل، فوقف على بعضها لمعنى، ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء، كمكي وعثمان بن سعيد، وغيرهما، وبه قرأت على شيوخي».

قال الإمام مكي رحمه الله في رسالته حول كلا وبلى: «وذهبت طائفة إلى تفصيلها، فيوقف عليها إذا كان ما قبلها يرد وينكر، ويبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يرد ولا ينكر، وتوصل بما قبلها وما بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام، نحو: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثُر: ٤].»

وهذا الوقف أليق بمذهب القراء وحذاق النظر، وهو الاختيار وبه أخذ.

□ ومثال وردوها على سبيل الردع والزجر لما قبلها قال تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أُنْخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (٧٨) ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ (٧٩) [مريم: ٧٨-٧٩].

يحسن الوقف على معنى الردع، أي: فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذه المقالة الشنعاء، فإنه لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الله عهداً.

□ ومثله ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ (١٥) ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِإِيْتِنَا عِنْدًا﴾ (١٦) [المدثر: ١٥-١٦].

فليرجع هذا الكافر عن الطمع في زيادة نعمة الله عليه، فإنه لم يقدم ما يستحق به هذه الزيادة.

□ ومثال ورودها بمعنى حقا أو ألا ﴿...وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ﴾ (٣١) [المدثر: ٣١] لثلا يوهم الوقف رد ما قبلها، وما قبلها لا يرد، فكأنها ليست ﴿ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ﴾ [المدثر: ٣١] ويبتدأ بها على معنى: حقا والقمر، أو ألا والقمر.

□ ومثلها: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (١٩) ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ (٢٠) [القيامة: ١٩-٢٠].

لا يحسن الوقف لثلا يوهم نفي ما ضمنه الله لنا من بيان كتابه ويبتدأ بها على معنى «ألا بل» أو «حقا بل» وبهذا التفصيل فيها تلتئم الأقوال، ويزول الإشكال.

١٠٦- بَلَىٰ بِعِشْرِينَ أَتَتْ وَائْتِنِينَ وَقَسَّمُوا الْوَقْفَ بِهَا قِسْمَيْنِ
١٠٧- إِذَا تَعَلَّقْتَ بِمَا بَعْدُ فَلَا وَقْفَ وَإِلَّا جَازَ وَقْفٌ بِبَلَىٰ

هذا بيان لأحكام «بلى» وقد ذكر الناظم أنها وردت في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعاً، في ست عشرة سورة.

و«بلى» في الأصل حرف جواب، وتختص بالنفي وتفيد إبطال الخبر الذي قبلها، سواء أكان مجرداً نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

أم مقروناً بالاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فكلمة «بلى» نفت نفيهم، وأثبتت اعترافهم بربوبيته جلّ وعلا، أي بلى أنت ربنا.

وحكمها التفصيل، فإذا لم يتعلق ما قبلها بما بعدها صحّ الوقف عليها وإلا فلا.

□ مثال ما يختار فيه الوقف على (بلى) لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بما بعدها لفظاً، والوقف عليها كافٍ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ فَنَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (٨٠) ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٨١) [البقرة: ٨٠-٨١].

أفادت «بلى» إبطال قول اليهود: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] ونفت مس النار لهم أياماً معدودة، وإذا انتفى المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

المسُّ أياماً معدودة ثبت المس أكثر من ذلك، والمعنى: بلى ستمسكم النار أكثر من ذلك.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] جملة استئنافية لامحل لها، تعليلاً لما أفادته بلى.

ومثله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]. أي بلى قادر على أن يخلق مثلهم.

ومثال ما لا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بما قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠].

لا يجوز الوقف على «بلى» لأن كلمة «وَرَبَّنَا» من جملة مقول الكفار، وكذلك لوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه.

ومثله: قال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

لا يجوز الوقف على «بلى» لأن كلمة «وَرَبِّي» من جملة مقول القول، وكذلك لوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه.

١٠٨ - «ذَلِكَ» لَمْ يَصِحَّ وَقْفٌ فَارْدُدَا فِيمَا عَدَا الْحَجَّ وَزِدْ مُحَمَّدًا

□ الوقف على: «ذلك»

هي: كلمة يستعملها الفصح عند الانتقال من كلام إلى آخر.

○ ويوقف عليها في أربعة مواضع: ثلاثة في سورة الحج، وموضع في

سورة محمد والوقف عليها كاف، لأن الجملة بعد «ذلك» مستأنفة.

○ أوجه الإعراب:

- مبتدأ حذف خبره، والتقدير: ذلك الأمر.
- أو خبر حذف مبتدؤه، والتقدير: الأمر ذلك.
- أو مفعول به لفعل محذوف أي: امتثلوا ذلك أو افعلوا ذلك.

الموضع الأول: «سورة الحج» قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ

اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]

الموضع الثاني: «سورة الحج» قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْتِرَ اللَّهِ

فَأَنَّهُ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]

الموضع الثالث: «سورة الحج» قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ

بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ
غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]

الموضع الرابع: «سورة محمد ﷺ» قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ

لَأَنْصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ
أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤]



١٠٩- فِي الشُّعْرَا وَالكَهْفِ وَالذُّخَانِ وَفَاطِرٍ فِي أَرْبَعِ حِسَانِ
١١٠- جَمِيعُ ذَا فِقْفٍ عَلَى «كَذَلِكَ» حَضْرًا وَمَا سِوَى هُنَا فَلْتَشْرُكَا

□ الوقف على: «كذلك»

هي: كلمة يستعملها الفصح عند الانتقال من كلام إلى كلام

○ والكاف تكون بمعنى مثل وتكون:

١- في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كذلك.

٢- في موضع نصب صفة لمصدر محذوف.

٣- في موضع جر على أنها صفة

○ ويوقف على «كذلك» بعد هذه المواضع الأربعة.

الموضع الأول: «سورة الكهف» قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا

لَدَيْهِ حُبْرًا ﴿٩١﴾ [الكهف: ٩١] والوقف كاف.

١- أي: أمر ذي القرنين من علو المكانة وبسطة الملك كذلك

٢- صفة لمصدر محذوف لـ «وجد» أي: وجدها تطلع وجدانا مثل

وجدانها تغرب في عين حمئة.

٣- في محل جر صفة لـ «قوم» أي: تطلع على قوم مثل ذلك القبيل

الذي تغرب عليه الشمس في الكفر.

والوقف كاف لأن ما بعده مستأنف، وبعض المصاحف لم يُعتمد فيها

علامة، باعتبار الواو عاطفة على قول.

الموضع الثاني: «سورة الشعراء» قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي

إِسْرَائِيلَ ﴿٥٩﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٥٩]

١- أي: أمر فرعون وقومه كما وصفنا، على أنها خبر لمبتدأ محذوف.

٢- أي: أخرجناهم إخراجاً مثل ذلك الإخراج الذي وصفناه، على

أنها في موضع نصب صفة لمصدر محذوف

٣- أي: مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم، وهي في موضع

جر صفة لكلمة «ومقام» والوقف حسن لاحتمال كون الواو مستأنفة، أو

عاطفة جمل، فمن وضع علامة (ج) اعتبر الواو استئنافية، ومن لم يضع

علامة وقف اعتبر أن الواو عاطفة.

الموضع الثالث: «سورة فاطر» قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَدَّوَابَّ

وَالْأَنْعَمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ﴾ [فَاطِر: ٢٨].

١- الأمر كذلك

٢- مختلف اختلافاً مثل ذلك، أي: مثل اختلاف الثمرات والجبال.

والوقف كاف، لأن ما بعده مستأنف، وقد اتفقت المصاحف على وضع

علامة (ج) أو (قلي) في هذا الموضع وذلك دليل على الاتفاق، على

استئناف ما بعد «كذلك».

الموضع الرابع: «سورة الدخان»: قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا

ءَاخِرِينَ ﴿٢٨﴾ [الدَّخَان: ٢٨].

١- الأمر كذلك.

٢- أهلكتناهم إهلاكاً وانتقمنا منهم انتقاماً كذلك، أو كم تركوا تركاً

مثل ذلك الترك الحسن.

والوقف حسن لاحتمال كون الواو مستأنفة أو عاطفة جمل والمصاحف بعضها يضع (ج)، وبعضها يضع (صلى)، وبعضها لا يضع .

- ١١١- مَا اسْتَشْتِ «الَا» إِنْ أَتَى مُتَّصِلًا لَمْ يَجْزِ الْوَقْفُ بَتَاتًا أُصْلًا
١١٢- وَإِنْ أَتَى مُنْقَطِعًا أَقْوَالٌ نَالِثَهَا تُفْصَلُ الْأَحْوَالُ
١١٣- إِنْ صُرِّحَ الْخَبْرُ فِيهَا جَازًا إِلَّا فَلَا تَحْقِيقًا أَوْ مَجَازًا

الاستثناء إما أن يكون متصلًا وهو ما كان من جنس المستثنى منه، أو منقطعًا إن لم يكن من جنس المستثنى منه .

وقد أجمع علماء الوقف والابتداء على عدم الابتداء بـ«إلا» إذا كان الاستثناء متصلًا؛ لئلا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه، إلا ما كان منه رأس آية فقد حسن بعضهم الابتداء بها؛ لكونه رأس آية. أما إذا كان الاستثناء منقطعًا فإنه من خلال تتبع وقوفات علماء الوقف .

والابتداء نجد أن أغلبهم أجازوا الابتداء بـ«إلا» في الاستثناء المنقطع بمعنى: «لكن»، ثم إن منهم من جعل ذلك قاعدة عامة، أي: بأن يتبدئ بكل مواضع «إلا» إذا كانت بمعنى: «لكن» .

ومنهم من فرق بين ما كانت ابتداء آية وبين ما لم تكن ابتداء آية .

وذهب بعضهم إلى منع الابتداء بها مطلقًا .

ومنهم من فصل، فإن صرح بالخبر جاز؛ لاستقلال الجملة واستغنائها

عما قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا

إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ [البقرة: ٣٤] .

وأما إن لم يصرح بالخبر، فلا يصح الوقف؛ لافتقار الجملة إلى ما قبلها، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]؛ والأمانى: الأكاذيب.

ويبقى أن جمهورهم يجيزون الابتداء بها مطلقا في هذه الحالة فتكون بمعنى لكن الآتي الحديث عنها||

١١٤ - «نَعَمْ» أَتَتْ فِي أَرْبَعٍ يَا مُحْتَرَمَ وَلَا تَقِفْ فِيمَا عَدَا «قَالُوا نَعَمْ»

□ «نعم» حرف جواب لكلام قبلها .

وقد وردت في القرآن في أربعة مواضع، موضعان في الأعراف، وموضع في الشعراء، وموضع في الصافات وقد اتفقت أغلب المصاحف على اعتماد الوقف في الموضع الأول من سورة الأعراف دون بقية المواضع الثلاثة . . وهو قوله تعالى : ﴿وَنَادَى أَصْحَبُ الْجَنَّةِ أَصْحَبَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَاذْنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

والمواضع الثلاثة الأخرى:

- في سورة الأعراف: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].
- وفي الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢].
- وفي الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].

هكذا المتقرر فيما وقفت عليه مما كتب في هذه الكلمة، ولكن لا يمنع النظر اعتماد الوقف في موضعي الأعراف والشعراء، وذلك لأن

«نعم» في كلٍّ منهما في معرض جواب عن سؤال، وغايته تقرير الجواب بـ«نعم»، ثم للمجيب أن يتنفس ويضيف مزيد أمرٍ يؤكد الجواب، وهذا واضح التقرير بحمد الله، وقد جَوَزَ الوقف على هذين الموضوعين الأشموني في كتابه «منار الهدى في الوقف والابتداء».

١١٥- «هَذَا» فَفَفَ فَوْقَ الرُّمْرِ حَقِيقُ «وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ»، «فَلْيَذُوقُوا»

□ يوقف عليها في موضعين كلاهما في «سورة ص»:

الموضع الأول: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَثَابٍ﴾ [ص: ٥٥]:

الإعراب: خبر لمبتدأ محذوف، أي: الأمر هذا، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: هذا الذي تقدم شرحه جزاء المؤمنين، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: اعلّموا هذا، أي: الجزاء الذي أعدّه الله لعباده المؤمنين. والوقف كاف، باعتبار أن الواو استئنافية، وقيل: حسن باعتبار عطف الجمل.

الموضع الثاني: «سورة ص» قال تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ

وَعَسَاقٌ﴾ [ص: ٥٧] والتقدير: العذاب هذا، ومنهم من اعتمد الوصل لتعلق هذا بما بعدها.

وموضع يمتنع الوقف عليها: «سورة يس»: قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا نَوِيْلَنَا

مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]. هذا مبتدأ وخبره اسم الموصول «ما».

وعلى هذا فلا وقف على كلمة «هذا»، لأنه لا يفصل بين المبتدأ

وخبره، وقد اتفقت المصاحف على عدم وضع علامة وقف «على»

وأیضا فالوقف على «هذا» والابتداء بما بعده يفسد المعنى فتأمل.

١١٦- لَكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ، بَيْنَ مُوجِبٍ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ لِعَكْسِهِ انْسِبِ
 ١١٧- تَعْدَادُهَا فِي الذِّكْرِ فَوْقَ الْمِئَةِ عَشْرِينَ بَعْدَ عَشْرَةٍ فَلْتُثْبِتِ
 ١١٨- خَفِيفَةٌ، شَدِيدَةٌ، بِوَاوٍ بِدُونِهَا، أَنْوَاعُهَا يَا حَاوٍ

«لكن» حرف معناه: الاستدراك. ولا بد أن يقع بين متنافيين بوجه ما، إما بإيجاب بعد نفي، وهو أكثر وقوعه، وإما بنفي بعد إيجاب، فالإيجاب بعد نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فالاستدراك هنا إيجاب بعد نفي، وذلك أنه لما تقرر أنه قد وقع منهم ظلم، فلما نفى ذلك الظلم أن يصل إلى الله تعالى بقيت النفس متشوفة ومتطلعة إلى ذكر من وقع به الظلم، فاستدرك بأن ذلك الظلم الحاصل منهم إنما كان واقعا بهم.

والنفي بعد الإيجاب كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، فإنه لما قال: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] سبق إلى الوهم أنهم يفعلون ذلك من حيث يشعرون، فقال: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، فاستدرك بالنفي بعد الإيجاب.

وقد وردت (لكن) في كتاب الله في (١٣٠) موضعا، مفصلة كالاتي:

١- (٥٩) موضعا مخففة النون، وداخل عليها الواو، أي: (ولكن).

٢- (٥٨) موضعا مشددة النون، وداخل عليها الواو، أي: (ولكن).

٣- (٦) مواضع داخل عليها الواو، ومختلف بين القراء في تشديد

نونها وتخفيفها.

٤- (٧) مواضع غير داخل عليها الواو، ثم إن خمسة منها مخففة النون، وموضعين مختلف فيها بين تشديد النون وتخفيفها.

١١٩- وَأَشْهَرَ الْمَنَعِ مِنْ ابْتِدَاءِ لَدَى الْمُعَاصِرِينَ مِنْ قُرَاءِ
١٢٠- إِلَيْكَ صَاحِ الْفَضْلِ فِي الْخِطَابِ كَيْمَا تَمِيزَ الْوَهْمَ مِنْ صَوَابِ
١٢١- جُمُهورُ أَهْلِ الْوَقْفِ جَوَّزُوا بِهَا بَدْءًا بِلا مَنَعٍ لِكُلِّ بَابِهَا

شاع لدى المعاصرين - لاسيما المشاركة - المنع من الابتداء بلكن باعتبارها حرف استدراك، وهذا المنع ممنوع في محك الحجاج العلمي بل مخالف لما عليه جمهور المتقدمين وعلماء الوقف والابتداء المحققين.

١٢٢- وَالْوَقْفُ كَافٍ قَبْلَهَا فَاعْتَمِدِ وَمَا لِمَانِعٍ قَوِيٍّ سَنَدِ
١٢٣- وَعِلَّةُ اسْتِدْرَاكِهَا وَالْعَطْفِ لَا يَمْنَعُ اعْتِمَادَنَا لِلْوَقْفِ
١٢٤- إِذْ تِلْكَ عِلَّةٌ أَتَتْ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهَا وَالْمَبْنَى
١٢٥- وَبَانَ أَنَّ الْكَافِ فِي مَا سَبَقَا عُلِقَتْهُ الْمَعْنَى كَمَا قَدْ حُقِّقَا

غاية الاحتجاج لدى المانعين الابتداء بـ«ولكن» هي علة الاستدراك والعطف. وهذه الحجة ليست بالقوية؛ لأن هذه العلة لا تنقص الوقف قبلها عن درجة الوقف الكافي. فعلة الاستدراك علة في المعنى، لا في الإعراب. فيكون تعلقها بما قبلها تعلقا من حيث المعنى فقط. وكذلك علة العطف علة في المعنى، لا في الإعراب؛ لأن العطف هو من باب عطف الجمل، فكل جملة مستقلة تامة من

حيث الإعراب . وقد ذكرنا في تعريف الوقف الكافي بأنه ما تم معناه مع بقاء العلاقة المعنوية مع ما بعده، وهذا عينُ ما في الأمر هنا فما موجب المنع؟!

١٢٦- إِنَّ السَّجَاوَنْدِيَّ وَحَدَّهُ مَنَعٌ وَغَيْرُهُ مِنْ بَعْدِهِ لَهُ تَبَعٌ
١٢٧- قَدْ يُقْبَلُ اسْتِثْنَاءُ مَنَعٍ بَعْضِهَا مِنْ دُونِ مَنَعٍ كُلِّهَا وَرَفْضُهَا

السجاوندي هو الإمام الوحيد الذي لم يُجز الوقف على ما قبل «ولكن» الداخل عليها الواو في جميع مواضعها. أما ما لم يدخل عليها الواو - وهي في سبعة مواضع - فوقف على ما قبلها في جميعها. ولعل تفريق السجاوندي في ذلك، أن ما دخل عليها الواو نظر إلى اجتماع علتين:

الاستدراك والعطف، فمنع الوقف قبلها، وأن ما لم يدخل عليها الواو نظر إلى وجود علة واحدة، وهي: الاستدراك، عارضتها عنده علة قوية ترجح الوقف، وهي: ابتداء قصة. فالغالب أن «لكن» التي لم يدخل عليها الواو انتقال من الكلام عن الكفار إلى الكلام عن المتقين. فصار الوقف أولى. وأغلب المصاحف في المشرق العربي اتبعت منهجه في ذلك وسبق الجواب عن مذهبه وأنه مخالف لجمهور العلماء كالدانيّ وابن الأنباريّ والجعبري والنحاس وغيرهم الكثير.



١٢٨- وَحَرَّرَ الْكَلَامَ فِيهَا الْوَائِلِي قَضَى لَهُ بِالسَّبْقِ كُلِّ فَاضِلٍ
١٢٩- وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ أَنَّ الْحَكَمَ قَوَاعِدُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ

لفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الله الوائلي رسالة بعنوان:
«الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم وأثرهما في المعنى على
الوقف والابتداء في الأحكام الشرعية» تقع في (١٠٠٢ صفحة)، حقق
الكلام فيها حول حروف الإضراب و الاستدراك «بلى، أم، أو،
لكن، الاستثناء المنقطع في إلا» وكان مما حرره في ذلك الكلام في
«لكن» وأحوالها تحريراً نفسياً للغاية.

والشيخ ممن له يدٌ علياً في تحقيق مسائل الوقف والابتداء وتبيين
مذاهب العلماء في ذلك، ويُعدُّ من المراجع العلمية المعاصرة في هذا
الفن وفقه الله.

ومما سبق يتضح بجلاء أن العبرة ليست باشتهاق قول وإنما في صحته
في نفسه ومرد ذلك إلى العلم الصحيح، والقواعد الثابتة . . والحمد لله
على توفيقه.

١٣٠- «سُبْحَانَكَ» الْوَقْفُ عَلَيْهَا تَمًّا فِيمَا عَدَا «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ»

وردت كلمة ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [يونس: ١٠] في القرآن الكريم في ٩ مواضع.
كلها يصح الوقف عليها، والابتداء بما بعدها إلا موضع سورة يونس:
﴿دَعْوَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠].

□ وهذه المواضع هي :

- ١- ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢].
- ٢- ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]. وهذه يصح الوقف على ما قبلها أيضا.
- ٣- ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: ١١٦].
- ٤- ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُتِّ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].
- ٥- ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. وهذه يصح الوقف على ما قبلها أيضا.
- ٦- ﴿قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [التور: ١٦]. وهذه يصح الوقف على ما قبلها أيضا.
- ٧- ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨].
- ٨- ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ [سبأ: ٤١].

ولا يخفى مافي براعة الاختتام بهذه الكلمة «سبحانك اللهم» والتي تختتم المجالس بها في ذكر كفارة المجلس «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك».

والناظم يتهم نفسه بحصول التقصير وربما اللغو فكانت هذه الإشارة مسك الختام لهاته الكلمات .



الخاتمة

✍ قال الناظم وفقه الله **عز وجل** :

١٣١ - وَهَذَا هُنَا رَسَتْ بِنَا السَّفِينَةَ وَبَلَغَتْ بِحِمْلِهَا الْمَدِينَةَ
١٣٢ - قَدْ وَدَّعَتْ مِنْ بَعْدِ فَضْلِ ذَاهِبَةٍ وَلَمْ يَزَلْ رَبِّي كَرِيمًا ذَا هِبَةٍ
١٣٣ - بِاللَّهِ صَارَ رَاسِخًا يَقِينِي بِأَنَّهُ لَا غَيْرُهُ يَقِينِي

وهنا قوِّض الناظم خيامه ، ووضع أقلامه ، ورست به السفينة حيث بلغ المدينة ، وودعت المنظومة بعد فضل الله وهي ذاهبة ، ولم يزل المولى كريما ذاهبة ومهما كان من إنجاز فإن الفضل لله وحده ، وبه صار يقيني بأن سواه لا يقيني وواضحٌ مافي تفنن التعبير الذي أراد الناظم أن يكون مسك الختام .

١٣٤ - هَا قَدْ عَلِمْتَ الْوَقْفَ فِي الْآيَاتِ قِفْ عِنْدَ حَدِّ اللَّهِ فِي الْغَايَاتِ
١٣٥ - فَرُبَّ مُتَّقِنٍ إِلَى التَّنَاهِي مَضِيْعٌ لِوَاجِبَاتِ اللَّهِ
١٣٦ - فَارَعَ الْمُدُودَ وَالْحُدُودَ صَاحٍ وَبَادِرِ الْوَرْدِ مِنَ الصَّبَاحِ

أشار الناظم إلى مسلكٍ تربوي ينبغي للقارئ أن يتحلّى به ، وهو أن يراعي المباني كما يراعي المعاني ، وأن يقف عند المقاصد والغايات كما يهتم بالألفاظ والآيات ، فربما كان المرء متقنا في الحفظ والأداء المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

بيد أنه مضيع للصلوات متبع للشهوات، وكما قيل: رب حاملٍ للقرآن والقرآن يلعنه .

ولذا كان لزاما على حامل القرآن أن يرضى معانيه وأن يعمل بما فيه، فإما أن يكون عزيزا بالقرآن أو يذلّ به ويكون حجةً عليه عيادا بالله .

وهذا المعنى كثير في وصايا الناظم ومنها قوله في منظومة «إرشاد القارئ المُغفلِ إلى ضبط وصل المُشكِلِ»:

ووصلك أمر الله أصل لديننا وقف عند حدّ الشرع تُفلح وتعتلي
وحرك مع الفكين قلبا ولا تكن حريصا على الألفاظ دون التعقل
وراقب ميول القلب واحذر صوارفا فمن رام غير الله خرّ لأسفل

١٣٧- وَفِي الْخِتَامِ هَذِهِ مَعَالِمٌ قَدْ سَانَدَتْ لِرَفْعِهَا قَوَائِمُ
١٣٨- فَإِنْ رَأَيْتَ النَّفْعَ فَاشْكُرْ رَبَّكَ أَوْ لَا فَهَذَا نَاطِمٌ قَدْ أَرَبَكَ
١٣٩- وَرَبٌّ مَنْ يَرُومُ رَمِي صَيْدِ إِذَا بِهِ يَقْضِي عَلَى عُبَيْدِ

هذه معالم وقواعد أراد الناظم أن يجمعها لنفسه ويتنفع بها من التمس ذلك وأحسن الظنّ بصاحبها بحيث إن رأى خيرا شكر الله ونشره، وإن رأى خلاف ذلك طواه وستره، فرُبّ مريدٍ للخير لم يبلغه وقد يرمي الصائد طيرا فيصيب إنسانا سهوا فلا يَأْثَمُ.



١٤٠- يَارَبِّ يَارَبِّ عَلَيَّ أَعْتَابِكَا هَذَا الضَّعِيفُ وَاقِفْ بِبَابِكَا
١٤١- فَافْتَحْ لَهُ فِي خِدْمَةِ الْكِتَابِ عِمَادُهُ فِي كَرَمِ الْوَهَّابِ
١٤٢- صَلِّ عَلَيَّ خَيْرِ الْوَرَى الْمُكْرَمِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ

اللهم آمين .

حصل الفراغ من الشرح بعون الله ليلة الاثنين ٢٩ ذي الحجة آخر عام
١٤٤٤ للهجرة، الموافق ١٧ يوليو-٢٠٢٣ م، تم ذلك في مدينة هرجيسا
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

